الجمهـوريـــــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلـــمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالـوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

دراسة قياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات في الجزائر خلال الفترة 1995-2020

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

تخصص: اقتصاد كمي

اعداد الطلبة :

- مولودي عبد المجيد
- طلحة مُحَّد لمين

تحت اشراف:

- د.طير عبد الحق

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. قعيد ابراهيم	أستاذ محاضر	جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي	رئيسا
د.طير عبد الحق	أستاذ محاضر	جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
د. عبد الجليل شليق	أستاذ محاضر	جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/ 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

ربنا أوزعنا أن نشكر نعمتك التي أنعمت علينا

قال رسول الله صل الله عليه وسلم:

التحدث بنعمة الله شكر، وتركها كفر، ومن لا يشكر القليل لا يشكر الكثير ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله

يسعدنا أن نتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى كل من أعاننا في إنجاز هذه المذكرة ونخص بالذكر الأستاذ المشرف

"طير عبد الحق" لمتابعته المستمرة وتوجيهاته ونصائحه السديدة في كل مراحل إعداد هذه المذكرة حتى

ظهورها بالشكل النهائي فجزاه الله خير الجزاء

وشكر موصول إلى أعضاء اللجنة المناقشة الموقرة.

وإلى كل طاقم جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي أساتذة موظفين وعمال ونخص بالذكر كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير، وإلى كافة طلبة سنة ثانية ماستر اقتصاد كمي دفعة 2021.

الطلبة.

الإهداء

لله الحمد ولله المنة على توفيقه وتيسير أموري وبفضل المولى أنا الآن على مشارف التخرج ثم بفضل الذين قال فيهما عز وجل:

"وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا ."

لولاهما لما أنا شاب يافع يخط دربه طمعا في أن يبلغ من المراتب ما يجعلهم يشعرون بالفخر . .

أهدي هذا العمل البسيط المتواضع إلى اعز ما أملك في الوجود . . إليك حبيبي الغالي أهدي عملي هذا . "إليك أبي" أكتب كلماتي يا من انتظرت مني الكثير يوما ما . . ها أنا وصلت إلى المشوار أعلم أنك لم تراني وأنا أقبل قدمي أمي مرتديا البذلة السوداء وأنا متوجا خريجا بشهادة الليسانس ولن تراني وأنا خريجا للماستر لكنني على يقين أنك تراني بقلبك يا سندي أبي "الطاهر " شفاك الله .

"إليك يا سبب وجودي، غاليتي وجنتي يا من تحملت تعبي بعد زوال قوة أبي . . إلى بهجة القلب وهبة الرب وكمال الود وصفاء الحب . . إلى من سهرت لأرتاح وصبرت لأنال إلى منبع الود من علمتني الصمود رغم قهر الظروف، حضن الحنان وراحة الامان إلى أغلي كنز أملكه في الوجود سلطانة قلبي أمي "مريم" شفاها الله وأطال في عمرها

إلى من كان لهم بالغ الأثر في اجتيازي لكثير من العقبات والصعاب إلى من هم سندي وعضدي في الحياة إخوتي الأعزاء الذكور والبنات كل واحد باسمه وإلى كتاكيت العائلة .

وإلى جميع العائلة كل واحد باسمه .

إلى جميع أصدقائي ورفقاء دربي إلى زميل الدراسة طلحة محمد لمين إلى جميع دفعة سنة ثانية ماستر اقتصاد كمي دفعة 2021 طلبة وطالبات .

إلى كل من ضاقت به صفحتي واتسع به قلبي أهدي هذا العمل .

عبد المجيد مولودي

الإهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار . ومن علمني العطاء بدون انتظار

من أحمل اسمه بكل افتخار والدي العزيز

" إلى ملاكي في الحياة . إلى معنى الحب والحياة وإلى معنى الحنان والتفاني

إلى من كان دعائها سر نجاحي وبلسم جراحي

أمي الحبيبة

إلى من رافقوني في دربي خطوة بخطوة مند الصغر " إخوتي " احبتي ادامكم الله لي

إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني ألا اضيعهم

أصدقائي

طلحة محمد لمين

فهرس المحتويات

الإهداء.....
الإهداء.....
الشكر والعرفان.....
فهرس المحتويات .....
فهرس الجداول .....
فهرس الأشكال .....
فهرس الملاحق.....
المقدمة.....أ- هـ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للدراسة
مقدمة الفصل..... 7
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الصادرات.....8
المطلب الأول: مفهوم الصادرات..... 8
المطلب الثاني: مؤشرات الصادرات..... 9
المطلب الثالث: محددات الصادرات.....12
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي.....13
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وخصائصه.....13
المطلب الثاني: استراتيجيات النمو الاقتصادي.....17
المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي ونماذجه الحديثة.....18
المبحث الثالث: العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي 29
المطلب الأول: الصادرات في الفكر الاقتصادي التجاري..... 30
المطلب الثاني: الصادرات والنمو في الفكر الكلاسيكي..... 31
المطلب الثالث: الصادرات والنمو الاقتصادي في الفكر النيوكلاسيكي والكينزي.....33
خلاصة الفصل.....35

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة

تمهيد 38
المبحث الأول: مؤشرات الصادرات الجزائرية 39
المطلب الأول: هياكل والتنظيمات المنظمة للصادرات الجزائرية..... 39
المطلب الثاني: تطور الصادرات الجزائرية..... 41
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية 44
المبحث الثاني: طبيعة النمو الاقتصادي في الجزائر..... 45
المطلب الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي الجزائري وخصائصه 45
المطلب الثاني: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر 51
المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي في الجزائر 54
المبحث الثالث: نموذج قياسي لتقدير العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر 56
المطلب الأول: اختبار استقرار السلاسل الزمنية المستخدمة Stationary test 56
المطلب الثاني: اختبار علاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي 59
المطلب الثالث: تحليل النتائج..... 61
الخاتمة.....
قائمة المراجع..... 68
قائمة الملاحق..... 73

فهرس الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
(01-02)	تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2019	40
(02-02)	التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005- 2014	43
(03-02)	نتائج اختبار ديكى – فولر الموسع (ADF) لجذور الوحدة	57
(04-02)	اختبار علاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي	58
(05-02)	تقدير معادلة الانحدار الخاصة بمتغيرات النموذج	59
(06-02)	اختبار المعنوية الكلية النموذج	59
(07-02)	اختبار الازدواج الخطي للمتغيرات المستقلة	60
(08-02)	القدرة التفسيرية للنموذج	61
(09-02)	اختبار اختلاف تباين حد الخطأ	61
(10-02)	اختبار الارتباط التسلسلي	62

فهرس الأشكال

الرقم	اسم الشكل	الصفحة
(01-01)	تصورات آدم سميث للنمو الاقتصادي	19
(02-01)	تصور نظرية دافيد ريكاردو للنمو الاقتصادي	21
(03-01)	تصور نظرة روبيرت مالتوس للنمو الاقتصادي	22
(01-02)	تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2019	41
(02-02)	تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة 2010- 2020	50
(03-02)	تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة 2010- 2020	52
(04-02)	اختبارات استقرارية النموذج	62

فهرس الملاحق

الرقم	اسم الملحق
(01)	احصائيات الصادرات والنمو الاقتصادي 1970- 2019

الملخص

جاءت هذه الدراسة لمعالجة الإشكالية: " فيما تتمثل العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري؟"، حيث تبرز أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على التصدير والنمو الاقتصادي باعتبارهما أداة أساسية في ترقية الاقتصاد الوطني وقياس مدى تطوره، كما تبرز أهميته في أن التصدير هو الوسيلة الفعالة التي تستطيع الدولة من استقطاب رؤوس أموال أجنبية من خلالها يمكن لها أن تحدد مؤشرات نموها الاقتصادي، ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى: تسليط الضوء على المنظومة الاقتصادية الجزائرية ومختلف التطورات الحاصلة بها وكيفية تطبيقها لمختلف المؤشرات الاقتصادية، التعرف على العلاقة التي تربط التصدير بالنمو الاقتصادي في الاقتصاديات عامة والاقتصاد الجزائري خاصة.

في حين أننا توصلنا إلى نتائج هامة بع إتمام الدراسة القياسية والمتمثلة في تدل نتائج اختبار السببية على المتغيرين كلاهما لا يرتبطان على المدى الطويل في الاقتصاد أي أنّ أي أحد منهما لا يسبب في الآخر وهذا مالا يتوافق مع النتائج المتحصل عليها في الواقع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التصدير، النمو الاقتصادي، دراسة قياسية.

Abstract :

This study came to address the problem: "What is the relationship between exports and economic growth in the Algerian economy?", where the importance of the research is highlighted by highlighting export and economic growth as an essential tool in promoting the national economy and measuring the extent of its development. The effective means by which the state can attract foreign capital through which it can determine its economic growth indicators, and we aim through this study to: shed light on the Algerian economic system and the various developments taking place in it and how to apply it to various economic indicators, identifying the relationship that links export to growth The economist in economics in general and the Algerian economy in particular.

While we have reached important results after completing the standard study, which is represented in the results of the causality test indicating that both variables are not related in the long run in the economy, meaning that neither of them causes the other, and this is not consistent with the results obtained in the economic reality.

Keywords: export, economic growth, benchmarking study.

المقدمة

إن الموضوع الذي ستناوله في هذه الدراسة يتعلق بالنمو الاقتصادي وعلاقته بالصادرات من خلال دراسة حالة الجزائر وذلك من خلال دراسة نظرية وأخرى تطبيقية، نظرا أن النمو الاقتصادي بعد موضوعا يلقى اهتماما متزايدا من قبل مفكرين والباحثين على اختلاف توجهاتهم الفكرية والمدارس الاقتصادية التي ينتمون اليها من أجل رفع المستوى المعيني لأفراد المجتمع، ويتم ذلك عن طريق تطوير قطاعات الاقتصاد الدولي من خلال الدفع بمعدلات النمو الاقتصادي إلى الأعلى مما سيؤدي إلى رفع الدخل الوطني الإجمالي وبالتالي رفع الدخل الفردي، وقد تزايد الاهتمام بالفكر التنموي خاصة بعد الحرب المائية الثانية لدى العديد من الاقتصاديين حيث حطي موضوع النمو الاقتصادي بالكثير من الدراسات والبحوث العلمية من الجانبين النظري والتطبيقي.

وتعتبر التجارة الخارجية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق النمو الاقتصادي وهي بذلك تلعب دورا رئيسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية ذات الاقتصاد الرجعي التي تتميز بدخل وطني يرتكز على الموارد الطبيعية حاصة البترول والغاز الطبيعي كما هو حال الجزائر، حيث تحتاج هذه الدول إلى استيراد السلع والمعدات الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج اللازمة توابعها شوية وذلك أن التجارة الخارجية تزيد من القدرة الإنتاجية للدولة عن طريق الإضافة إلى رأس المال الثابت، فعملية الانفتاح تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تعمل على تدقق رأس المال وجلب مختلف السلع الرأسمالية اللازمة المشاريع الاستثمارية المبرمجة، وتحتل الصادرات في ذلك أهمية كبيرة فهي تعتبر المورد الرئيسي وشبه الوحيد للعملات الصعبة وللعب الدور الأساسي بوصفها المحرك الأساسي للتنمية وقاطرة النمو الاقتصادي كما أثبتت ذلك العديد من الدراسات وهو ما تسمى هذه الدراسة إلى توضيحه.

فمن خلال هذه الدراسة سنقوم بمعالجة الإشكالية: " **فيما تتمثل العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري؟**"

الإشكاليات الفرعية:

ولتسهيل الدراسة نقوم بتقسيم الإشكالية الرئيسية إلى إشكاليات فرعية كما يلي:

- ماذا نعني بالصادرات؟
- ماهية النمو الاقتصادي؟
- فيما تتمثل العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

- **H1:** هناك علاقة قياسية بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري.
- **H2:** ليست هناك علاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على التصدير والنمو الاقتصادي باعتبارهما أداة أساسية في ترقية الاقتصاد الوطني وقياس مدى تطوره، كما تبرز أهميته في أن:

–التصدير هو الوسيلة الفعالة التي تستطيع الدولة من استقطاب رؤوس أموال أجنبية من خلالها.

–النمو الاقتصادي هو المحدد الرئيسي لتطور الاقتصاد الوطني من عنده، لذلك تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء عن هذا الخير ومختلف مؤشراته.

– دراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي للدول، وتسليط الضوء عن الاقتصاد الجزائري.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- التعرف على ماهية التصدير.
- التعرف على النمو الاقتصادي وأهم مؤشراته ومحدداته.

- تسليط الضوء على المنظومة الاقتصادية الجزائرية ومختلف التطورات الحاصلة بها وكيفية تطبيقها لمختلف المؤشرات الاقتصادية.
- التعرف على العلاقة التي تربط التصدير بالنمو الاقتصادي في الاقتصاديات عامة والاقتصاد الجزائري خاصة.

أسباب اختيار الموضوع

- **أسباب موضوعية**

- طبيعة الموضوع يدخل ضمن التخصص التابعين له.
- الأهمية التي يكتسبها الموضوع كونها من المواضيع الحديث في الساحة الاقتصادية.
- تسليط الضوء على مجهودات الدولة، وسعيها لتحسين الاقتصاد الوطني.

- **أسباب شخصية**

- الرغبة في البحث والكتابة بالمواضيع ذات الصلة بالنمو الاقتصادي والصادرات.
- رغبة منا وبذل مجهود لإثراء المكتبة ببحث يتعلق بموضوع يتصف بالحداثة.

منهج الدراسة

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية، والإشكاليات الفرعية، ومحاولة إثبات صحة الفرضيات المتبناة، فقد اعتمدنا على المنهج التاريخي من خلال الحديث عن تطور الصادرات والنمو الاقتصادي عامة والجزائري خاصة، وإبراز أهم المؤشرات عبر سنوات مختلفة، بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص وتحليل وتفسير العلاقة القائمة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، من خلال ما نقدمه من معطيات ومعلومات خاصة بموضوعنا.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: حايد حميد، البشير عبد الكريم، دراسة قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر (1966- 2015)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018، كما تعمل الصادرات على الرفع من الناتج الداخلي بقيمة أكبر من متحصلاتها وذلك من خلال أثر مضاعف التجارة الخارجية. ومن هنا تبرز لنا إشكالية الدراسة والمتمثلة في: ما هي العلاقة التي تربط بين الصادرات والنمو الاقتصادي في

الجزائر؟، ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة التي تربط بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1966 إلى سنة 2015 وسنعتمد في ذلك على المنهج الاستقرائي من خلال استخدام منهج التكامل المشترك، واختبار وجود علاقة قصيرة الأجل، بالإضافة إلى تحديد اتجاه العلاقة السببية في المدى القصير والطويل باستخدام نموذج متجهات تصحيح الخطأ ونموذج شعاع الانحدار الذاتي. وتتبع أهمية الدراسة من الدور الذي تلعبه الصادرات في الاقتصاد الجزائري باعتبارها الممول الرئيسي لبعث النمو في الدولة الجزائرية والوقوف بالضبط على أي المتغيرين يسبب المتغير الآخر، ونأمل من خلال هذه الدراسة أن تكون مصدرا يعتمد عليه عند وضع الخطط التنموية في الاقتصاد الجزائري، ومن أجل دراسة العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي والصادرات في الجزائر نستعين بمعطيات سنوية من منشورات البنك الدولي وسيتم اختبار هذه العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والصادرات.

- تشترك هذه الدراسة والدراسة الحالية في أنهما تشاركان في دراسة العلاقة بين نفس المتغيرين دراسة قياسية لمعرفة العلاقة بينهما.
- أما أوجه الاختلاف فتكم في الاختلاف من حيث الإطار الزماني والمكاني مختلفين.

الدراسة الثانية: بن رغدة سعاد، بربيط ربيعة، أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر في إدارة أعمال تجارة دولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/ 2017، حاول الباحثتان من خلال هذا البحث تسليط الضوء على أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2015، لتحقيق ذلك تم تقدير نموذج قياسي احتوى على متغيرين هما: الناتج الإجمالي المحلي والذي يمثل النمو الاقتصادي ومتغير الصادرات خارج المحروقات، باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط، وكانت نتيجة الدراسة عدم وجود أثر كبير للصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

- تشترك هذه الدراسة والدراسة الحالية في أنهما تشاركان في دراسة العلاقة بين أحد المتغيرين المتمثل في النمو الاقتصادي، وتكوين دراسة قياسية لمعرفة العلاقة بينهما.
- أما أوجه الاختلاف فتكم في الاختلاف من حيث الإطار الزماني والمكاني إضافة إلى اختلاف المتغير الثاني لدراستنا الحالية والمتمثل في الصادرات.

هيكل الدراسة

بهدف الإلمام الجيد بجميع جوانب البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة نقوم بتقسيم موضوع البحث إلى فصلين مسبوقين بمقدمة عامة حول الموضوع المدروس، كما قسم كل فصل إلى ثلاثة مباحث وكل مبحث ينقسم إلى ثلاثة مطالب، كالآتي:

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للدراسة: والذي يضم المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الصادرات، أما المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي، فيما جاء المبحث الثالث: العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: دراسة قياسية للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر من 1995 إلى 2020، فجاء بدوره يضم المبحث الأول: مؤشرات الصادرات الجزائرية، المبحث الثاني: طبيعة النمو الاقتصادي في الجزائر، المبحث الثالث: نموذج قياسي لتقدير العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر.

لتختتم الدراسة بخاتمة عامة للموضوع تضم أهم النتائج المتوصل لها من خلال جانبي الدراسة، متبوعة بقائمة لأهم المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها خلال إنجاز هذه الدراسة.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية للدراسة

مقدمة الفصل

يعتبر التصدير ذو أهمية كبيرة وذلك بالنظر إلى الدور الذي كان يلعبه في جلب الثروة حيث برزت أهم أفكار التجاريين في هذا المجال ثم تلتها مدارس متعددة أعطت له أهمية كبيرة على غرار المدارس الاقتصادية التي هي الاخرى قدمت عدة اسهامات للسعي وراء تطوير نشاط التصدير في العالم باتخاذ عدة سياسات واستراتيجيات تناسب واقع وإمكانيات الدول، وهذا عملت به العديد من الدول النامية من خلال تجاربها بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستغلال الميزة النسبية المحلي، جاء هذا الفصل للتعرف على التصدير وما يتعلق به إضافة إلى النمو الذي يعتبر الناتج الأهم من عملية التصدير.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الصادرات

يضم هذا المبحث أهم المفاهيم العامة التي تتعلق بالتصدير، كانطلاقة أولى في تسهيل الوصول إلى المعلومات المتعلقة به.

المطلب الأول: مفهوم الصادرات

تتمثل الصادرات في القيام بعمليات تجارية لبيع السلع والخدمات من مراكز إنتاجها المحلية إلى مراكز تسويقها بالخارج، وحسب الموسوعة الاقتصادية فمفهوم الصادرات يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها احدى الدول وتبيعها لدولة اخرى في مقابل السلع او خدمات تنتجها هذه الدول الاخرى، او في مقابل الذهب والعملات الاجنبية التي تلقى قبولا عاما في التبادل الخارجي او في مقابل دين سابق او في مقابل تعويضات ومنح معينة[1].

يعني قدرة الدولة ممثلة في جهازها الإنتاجي على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف الصادرات من قيمة مضافة وتوسع وانتشار نمو فرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة وغيرها[2].

انتقال السلع وسواها من الخبرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى بلدان أخرى لتسويقها في أسواق عالمية[3].

يعرف التصدير على أنه بيع المنتجات التي صنعت أو حولت من منطقة ما إلى خارج الحدود الوطنية لتلك المنطقة[4].

---

[1] ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر-، اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتوراليه في الاقتصاد وإدارة الاعمال، جامعة وهران، ص 83.

[2] حسين على الزيود، شريفة بو الشعور، تقدير أثر الصادرات السلعية على النمو الاقتصادي في الجزائر2000-2009، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الثامن، جامعة آل البيت، الاردن، ص 182.

[3] طوير أمال، علاوي صفية، دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1990-2018، مجلة أبحاث اقتصادية معاصر، العدد2، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، 2020، ص 40.

[4] رضوان محمود العمر، التسويق الدولي، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص133

وهو يعبر عن قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وبشرية إلى دول وأسواق دولية أخرى بغرض تحقيق أرباح، قيمة مضافة، توسيع ونمو، انتشار، توفير فرص عمل، والتعرف على ثقافات البلدان الأخرى والحصول على التكنولوجيا الجديدة وغيرها[1].

وهو تلك العملية التي ترمي إلى تحويل السلع والخدمات بصفة نهائية من قبل الأعوان المقيمين في القطر الاقتصادي إلى أعوان غير مقيمين وهو الوسيلة الأكثر سهولة للمؤسسات في اقتحام الأسواق الأجنبية حيث أن معظم المؤسسات توسعها الأولي للأسواق الأجنبية يكون بقيامها بدور المصدر[2].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الصادرات على أنها النشاط التجاري التي تقوم به دول، حيث يخول لها تبادل السلع والخدمات مع الدول المحيطة بها في العالم، واقتحام مختلف الأسواق العالمية لتحقيق نمو في نشاطها الاقتصادي وجذب العملة الصعبة لتحسين ميزانها التجاري ومن ثم تحسين المستوى المعيشي لأفرادها.

المطلب الثاني: مؤشرات الصادرات

لقياس الصادرات ومدى مساهمتها في اقتصاد الدولة هناك عدة مؤشرات لتحديد ذلك، تتمثل مؤشرات الصادرات فيما يلي[3]:

1- **نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة** :وذلك باعتبار أنه كلما خصصت الدولة جزءا كبيرا من انتاجها للتصدير كان ذلك دليلا على اعتماد كبير للدولة على الخارج، وعلى اندماجها في التقسيم الدولي للعمل الذي تسيطر عليه الرأسمالية العالمية، اندماجا كبيرا غير أنه يجب الاحتياط ضد التفسيرات الميكانيكية لارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج، فقد ترتفع هذه النسبة أيضا في تلك الظروف التي تريد فيها الدولة

[1] فريد النجار، التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتجية، الدارالجامعية، الاسكندرية، مصر،2007، ص15

[2] رحات غول، التسويق الدولي (مفاهيم وأسس النجاح في الأسواق العالمية)، دار الخلدونية، الجزائر،2008، ص190

[3] طوير أمال، علاوي صفية، المرجع السابق، ص 41.

الحصول على النقد الاجنبي الضروري لاستيراد السلع الاستثمارية والتقنية اللازمة لإقامة قاعدة انتاجية تمهد لاستقلالها على المدى البعيد فالعبرة هنا هي بنمط استخدام حصيلة الصادرات، وثمة احتياط اخر فيما يتعلق بنوعية الصادرات وبخاصة ما إذا كانت الصادرات سلعا أولية ام سلعا صناعية.

2- **نسبة تغطية الصادرات للواردات:**وذلك باعتبار أن العبرة ليست بارتفاع نسبة الصادرات وحدها، او بارتفاع نسبة الواردات وحدها، وإنما يجب ان يضاف إلى هذا وذاك عامل اخر يتمثل في مدى التناسب بين الصادرات والواردات، او مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة حاجات الدولة من الواردات ،حتى لا تضطر للاستدانة والوقوع في تبعية الديون الاجنبية ،وربما يكون من المناسب في بعض الظروف أيجاد نسبة حصيلة الصادرات إلى الواردات الجارية ،أي إلى جملة الواردات بعد استبعاد الواردات من السلعة الرأسمالية ،وتتوقف قيمة هذا المؤشر على مدى وفرة المنتجات القابلة للتصدير وكذلك على سياسة الدولة في استخدام عائدات التصدير.

3- **درجة التركيز السلعي للصادرات:** ونقصد به مدى غلبة الوزن النسبي للسلعة أو مجموعة من السلع التصديرية إلى جملة صادرات ،عندما ترتفع نسبة سلعة أو عدد قليل من السلع التصديرية إلى جملة صادرات الدولة ارتفاعا يتخطى النسبة التي يمكن اعتبارها نسبة مأمونة تزداد احتمالات الحرج في وضع الدولة ،وتزداد احتمالات ضعف مقدرتها على المساومة ومن ثم تزداد احتمالات تبعيتها للخارج ،أو من المهم عند النظر في درجة التركيز السلعي للصادرات التمييز بين السلع الأولية و السلع الصناعية ،فالخطر يكون كبيرا في حالة السلع الأولية ،بينما قد لا يدعو ارتفاع السلع الصناعية في الصادرات للخطر ،ويعتمد في تحليل هذا المؤشر على بعض المؤشرات الأخرى التي أعدها "الانكتاد "، والعالمية، وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح، ويقال أنه يساعد على التمييز بين البلدان ذات الهيكل الأكثر تنوعا للصادرات.

4- النسبة التي تخصص للتصدير من الانتاج المحلي للسلع أو المجموعات السلعية الرئيسية:

أو بعبارة أخرى نسبة ما يخصص من الإنتاج المحلي للاستخدام المحلي، سواء لأغراض الاستهلاك النهائي أو لأغراض التصنيع، ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات ذات أهمية الكبرى في التعبير عن مدى تكامل الاقتصاد المحلي من زاوية التقارب بين نمط الانتاج ونمط الاستهلاك، فالأصل هو ألا تنعزل الصادرات عن الطلب الداخلي وإنما تكون امتداد طبيعيا له[1].

5-مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات:

الغرض من هذا المؤشر التعرف على مدى اعتماد البلد موضوع الدراسة على بلد أو على عدد قليل من البلدان أو كتلة من التكتلات العالمية في تصريف صادرات، وقد تمت صياغة هذا المؤشر عبر تركيبه من ثلاث مؤشرات فرعية هي:

- ✓ النصيب النسبي في جملة الصادرات للكتلة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتجات التصديرية للدول المعينة.
- ✓ النصيب النسبي في جملة الصادرات للدولة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتجات التصديرية للدول المعينة.
- ✓ النصيب النسبي في جملة الصادرات لأهم خمس دول في استيعاب صادرات الدولة المعينة.[2]

[1] طوير أمال، علاوي صفية، المرجع السابق، ص 42.

[2] عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 205.

المطلب الثالث: محددات الصادرات

اتفق الباحثين على أن حجم التصدير لأي دولة وفي أي وقت بثلاث محددات تتمثل في:

- **الطلب العالمي:** فالطلب العالمي مع بقية العالم يعتبر مفسر مهم لزيادة قيمة الصادرات لأي دولة فهو يعتبر الفرق بين نمو الطلب الخارجي ونمو الطلب الداخلي الذي يراد قياسه.
- **حجم الإنتاج أو طاقات الإنتاج: فإذا** كاف حجم التشغيل غير تام (يقترب من التشغيل الكامل) وطاقات الإنتاج الضروري منخفض، فإن زيادة الطلب الخارجي سوف يحدث ارتفاع طفيف في حجم صادرات تلك الدولة، والعكس فإن كانت هناك طاقات متوفرة فسوف يترجم ذلك إلى تشغيل عوامل الإنتاج مما يحفز على نمو الصادرات[1].
- **تنافسية المنتجات المصدرة:** إن التنافسية تتمثل في قدرة اقتصاد أو صناعة ما على بيع منتوجاتها في السوق الخارجي، حيث يعتمد على ذلك في مدى مقاربة الأسعار الداخلية والخارجية ونوعية المنتجات وأوقات التسليم، الشبكات التجارية والمالية.... إلخ، حيث تعتبر تنافسية الأسعار وتنافسية التكاليف المؤشرين الرئيسيين المستعملين:

أ- **تنافسية الأسعار:** وتقاس بعلاقة أسعار الصادرات للشركاء التجاريين (بالأورو او سعر الصرف المستعمل) بالنسبة لأسعار الصادرات المحلية.

ويعتبر التضخم وسعر الصرف العاملين الرئيسيين اللذان يحفزان تنافسية السعر للصادرات. فإذا كان سعر الصرف لدولة معينة مستقر فإن التضخم في تلك الدولة سوف ينخفض مقارنة مع الخارج ومع وجود تضخم مستقر ينخفض مقارنة مع باقي لعملات الاخرى، وبالتالي فإن تنافسية السعر للصادرات سوف تتحسن فإذا كان:

01 دولار= 100 دينار، فإن المستهلك الامريكي يستطيع بدولار واحد ان يشتري ما قيمته 100 دينار جزائري من السلعة الوطنية، فإذا انخفضت قيمة العملة المحلية وأصبح 01

[1] طوير أمال، علاوي صفية، المرجع السابق، ص 42.

دولار امريكي= 120 دينار جزائري، فإن المستهلك الامريكي يستطيع ان يشتري بدولار واحد ما قيمته 120 دينار (تزداد الصادرات) فانخفاض قيمة العملة المحلية سوف تؤدي إلى تحسين امكانية زيادة الصادرات للاقتصاد الوطني.

ب- تنافسية التكاليف: وتقاس بالعلاقة بين التكاليف الاجور الابتدائية للخارج على تكاليف الاجور الابتدائية للداخل، فإذا كانت هذه العلاقة متزايدة فإن تنافسية التكاليف للصادرات الوطنية ترتفع والعكس صحيح[1].

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

يضم هذا المبحث المفاهيم العامة حول النمو الاقتصادي التي سوف تعرض من خلال مطالبه التي تضم مفاهيمه وخصائصه واستراتيجياته وغيرها من المعطيات محاولين الالمام بماهيته.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وخصائصه

جاء هذا المطلب كانطلاقة لمفاهيم النمو الاقتصادي، والذي يضم التعريف به، وأهم الخصائص التي تفرد بها النمو الاقتصادي من جميع الجوانب.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكا هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسساتية والأيديولوجية التي يحتاج الأمر إليه[2].

مقدار التوسع أو الزيادة في الإنتاج المحلي في المدى الطويل، وبذلك فإن النمو الاقتصادي نستلف عن مفهوم التوسع الاقتصادي والذي يعتٍ الزيادة الظرفية في الإنتاج[3].

---

[1] ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر-، اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتوراليه في الاقتصاد وادارة الاعمال، جامعة وهران، ص 85،86.

[2] حايد حميد، البشير عبد الكريم، دراسة قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر (2015-1966)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد14، العدد 19، جامعة الشلف، 2018، ص 148.

[3] طوير أمال، علاوي صفية، المرجع السابق، ص39.

عبارة عن زيادة في معدل الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة. ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة والإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، كلما ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي، والعكس صحيح كلما قلت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية كلما انخفضت معدلات النمو في الدخل القومي[1].

هو الزيادة في القدرات الإنتاجية في البلد نتيجة لزيادة عدد أو تحسين في استخدام الموارد الاقتصادية أو تطوير التقنية المستخدمة في الإنتاج أو زيادة الدخل القومي الفعلي في الأمد الطويل[2].

يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء، ولم تهتم بمقدار أو وترية الزيادة فيها[3].

[1] بن زغدة سعاد، بربيط ربيعة، أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير- ادارة اعمال تجارة دولية-، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2016، ص12.

[2] آمال حاجي، أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1970- 2013، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية – اقتصاد قياسي-، جامعة ام البواقي، 2015/2014، ص15

[3] روب موريس، النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة، ترجمة هشام متولي، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1979، ص9

ومن خلال التعريفات السابقة يعرف النمو الاقتصادي على أنه تراكم لرؤوس الأموال التي تساعد الدول على تخطي الأزمات والتعثرات المالية التي تواجهها، وهو مصطلح حديث النشأة تزامن وظهور الرأسمالية.

الفرع الثاني: خصائص النمو الاقتصادي

يتميز النمو الاقتصادي بعدة سمات تميزه على أنه نمو يمكن الاهتمام به من خلال تطوير هذه السمات والاهتمام به، ومن هذه الخصائص نلخص ما يلي[1]:

- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي؛
- النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة؛
- التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولا من النمو الاقتصادي؛
- النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع باطراد؛
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسرا وسهولة؛
- النمو الاقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار؛
- يلعب النمو الاقتصادي دورا ذا أهمية خاصة في الأمن الوطني.

[1] كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية – دراسة تحليلية وقياسية–، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة أبي بكر بلقاسم، تلمسان، 2012/ 2013، ص 18.

المطلب الثاني: استراتيجيات النمو الاقتصادي

هناك استراتيجيتان للنمو الاقتصادي هما استراتيجية النمو المتوازن واستراتيجية النمو غير المتوازن، وفيما يلي نستعرض أهم معالم هاتين الاستراتيجيتين:

الفرع الأول: استراتيجية النمو المتوازن

وهي تشمل توجيه برنامج التنمية بشكل شامل لكافة القطاعات المختلفة، أي أن تكون الاستثمارات موزعة حسب القطاعات المختلفة كل حسب حاجته، وأول من اقترح هذه النظرية هو الاقتصادي(روز نشتاين رودان)، وذلك مع نهاية الحرب العالمية الأولى، اما الذي صاغ هذه النظرية وجعلها أكثر كمالا وأكثر ملائمة مع خصائص البلدان النامية فهو الاقتصادي (نيركسه)، ومن أهم مبرراتهم لاتباع استراتيجية النمو المتوازن تتمثل في أن ضيق السوق يعتبر من أهم العقبات التي تقف في طريق التنمية، بسبب انخفاض القدرة الشرائية، وبالتالي فالحل لهذه المشكلة يتمثل في اقامة صناعات مختلفة في وقت زمني متقارب وتكون هذه الصناعات فيما بينها سوقا واسعا وكبيرا بدلا من إنشاء صناعة واحدة داخل الدول وبالتالي فإن الافراد سوف يعملون بكفاءة انتاجية عالية عند إنشاء مجموعة من الصناعات المختلفة والتي سوف تساعد بدورها على خلق سوق واسع لتلك الصناعات المختلفة، ويعتبر التوازن ضروري بين التجارة الداخلية والخارجية حيث الحاجة لاستيراد المعدات والسلع الضرورية لعملية التنمية، كما أن الزيادة في الانتاج سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ولذلك فإن الدول النامية بحاجة إلى تشجيع الصادرات من أجل تمويل الطلب على الواردات[1].

ولقد وجهت لهذه الاستراتيجية العديد من الانتقادات، حيث يرى هيرشمان أن تنفيذ استراتيجية النمو المتوازن سيفضي إلى فرض اقتصاد صناعي متكامل حديث على قمة اقتصاد تقليدي راكد لا يرتبط احدهما بالآخر إلى بصلات خفيفة وسيؤدي ذلك إلى التبعية، بالإضافة إلى عدم واقعية هذه الاستراتيجية لضرورة توافر موارد ضخمة لازمة لتمويل

[1] ناصر الدين قريبي، المرجع السابق، ص 29.

برامجها وهذا ما لا يتوفر لدى العديد من الدول النامية، ويرى سنجر ان التنمية تقتضي تخفيض اليد العاملة في القطاع الزراعي ورفع إنتاجيتها ويقتضي ذلك حدوث تنمية زراعية ضخمة حتى لا تقف عقبة تعيق تنمية القطاع الصناعي[1].

الفرع الثاني: استراتيجية النمو غير المتوازن

وضعت نظرية النمو، النمو غير المتوازن على اساس النقد المقدم إلى استراتيجية النمو المتوازن، أين يؤكد البرت هيرشمان Albert HIRCHMAN أن النمو الاقتصادي الذي حققته الدول المتقدمة انا قد تحقق انطلاق من بعض قطاعات الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى دفع قطاعات الاقتصاد الوطني الاخرى إلى تحقيق النمو الاقتصادي حسب هيرشمان يتحقق في بداية المطاف في عدد من القطاعات الاساسية، ليؤدي نمو هذه القطاعات إلى إحداث تأثيرات تدفع القطاعات الاخرى إلى النمو سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة، الطريق المباشر تكون بزيادة طلب القطاعات الاساسية على منتجات القطاعات الاخرى، العديد من الانتقادات وجهت إلى هذا الطرح ومن أهمها انها تعتمد على الواقع الاقتصادي الذي مرت به الدول الغربية في تطوراتها الاقتصادية، أي أن النمو عن طريق المبادرات الفردية التي وجهت استثماراتها المختلفة بشكل غير متوازن لتحقيق ربح اكبر واسرع وقت ممكن، كما أن إعطاء الافضلية للمبادرات الفردية نتج عنه عدم اعطاء الأهمية اللازمة للدولة باعتبارها الموجه الاساسي للقطاعات الاقتصادية في ظل تخطيط الموارد المتاحة للاستثمارات وفق الأولوية المسطرة في البرامج[2].

[1] ناصر الدين قريبي، المرجع السابق، ص 30.

[2] كربالي بغداد، حمداني محمد، استراتيجيات والسياسيات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة علوم انساني السنة السابعة، العدد 45، جامعة وهران، 2010، ص 13،14.

المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي ونماذجه الحديثة

تمتد نظريات النمو الاقتصادي جذورها منذ المدارس الاقتصادية القديمة سنحاول التعرف عليها من خلال هذا المطلب، مواصلين بذلك الوصول إلى نماذجه الحديثة.

أولا: نظرية النمو الكلاسيكية

إن من أهم الاقتصاديين الكلاسيك ادم سميث (Adam Smith) ودفيد ريكاردو (David Ricardo)، روبرت مالتس (robert Malthus)، وجون ستوارت ميل (john stuart mill)، واستند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها :الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط. رغم الاختلاف في بعض الآراء فيما بين الاقتصاديين الكلاسيك، لكن هناك آراء عديدة متفق عليها فيما بينهم بخصوص نظرية النمو الاقتصادي، فقد حاولوا اكتشاف أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي، والعملية التي تمكن من تحقيق النمو، ومن أبرز أفكار النظرية الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي ما يلي:

– **سياسة الحرية الاقتصادية:** يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكي وإن بضرورة الحرية الفردية، وأهمية أن تكون الأسواق حرة بسيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد؛

– **التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم:** فهم يرون أن التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم الاقتصادي؛

– **الربح هو الحافز على الاستثمار**: فكلما زاد معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار؛

– **ميل الأرباح للتراجع: معدل** الأرباح لا يتزايد بصورة مستمرة وإنما يميل للتراجع نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي؛

– **حالة السكون** :يعتقد الكلاسيك حتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي[1].

ثانيا: نظرية أدم سميث:

طرح" أدم سميث" فكرة تعد منطلقا أساسيا في نظرية النمو الاقتصادي، وهي تقسيم العمل الذي يؤدي إلى نتائج باهرة لإنتاجية العمل، كما أولى أهمية كبرى إلى تراكم راس المال، من خلال بحث مشكلة تنمية مدخرات الأفراد والتي تستعمل في شكل استثمارات في الاقتصاد الوطني، وبالتالي إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن هذه الاستثمارات تتوقف على توقع المستثمرين للأرباح المستقبلية، هذه الأخيرة تتحدد بناءا على المناخ الاستثماري السائد في الاقتصاد المعني، أي أن النمو الاقتصادي يرتبط بمدى جاذبية المناخ الاستثماري ومدى حرية التجارة و العمل و المنافسة[2].

شكل رقم (01– 01): تصورات آدم سميث للنمو الاقتصادي:

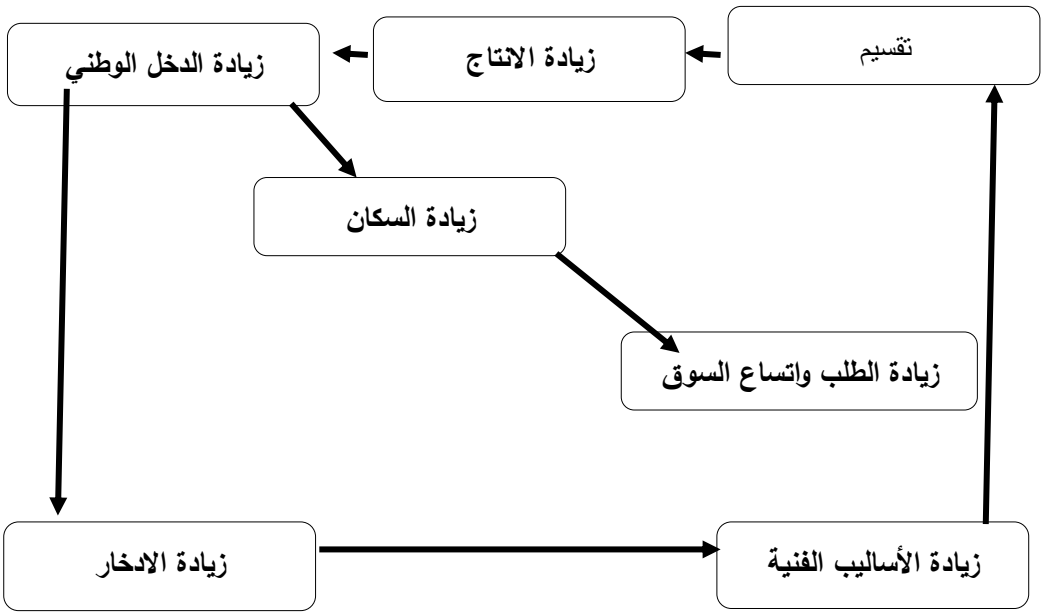

[1] بن زغدة سعاد، بربيط ربيعة، المرجع السابق، ص14،15.

[2] عدة محمد، تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة من 1990– 2014، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص تجارة ولوجستيك اورو متوسطي، جامعة عبد الحميد ين باديس، مستغانم، 2016/2015، ص 24،25.

المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح القريشي، مقدمة في الاقتصاد والتنمية، مديرية دار الكتاب للطباعة، العراق، ص61.

ثالثا: نظرية دافيد ريكاردو:

قام دافيد ريكاردو بتوضيح ظهور وانتشار الركود في كافة الاقتصاديات بالاستناد إلى أفكار أدم سميث، فإنه يعتبر أن حالة الركود غير ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي، أين المردودية في هذا الأخير متناقصة وتصور ريكاردو أن إمداد السكان المتزايدين بالطعام يتزايد صعوبة مع استمرار عملية التنمية بما يتمخض عنه في النهاية أيقاف عملية التنمية. ويعتبر ريكاردو توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، والذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات هم الرأسماليون، والعمال الزراعيون، وملاك الأراضي:

- **الرأسماليون:** يلعبون دورا رئيسيا في عملية التنمية وفي النمو الاقتصادي، يتمثل دورهم في توفير رأس المال الثابت للإنتاج، يوفرون مستلزمات العمل ويدفعون أجور العمال هدفهم هو البحث المستمر عن أحسن الظروف والطرق الإنتاجية التي تحقق أعلى ربح ممكن كذلك إعادة استثمار هذه الأرباح من أجل تكوين رأس المال والتوسيع فيه.
- **العمال:** يمثلون المجموعة الكبرى من السكان يعتمدون على الأجور، ويتقرر تبعا لمستوى الأجر، ويرى ريكاردو بأن زيادة الأجور يؤدي إلى زيادة السكان زيادة عرض العمل من خلال تحسن مستوى الغذاء الصحة مما يخفض الأجور إلى مستوى الكفاف.
- **ملاك الأرض:** هم الذين يمتلكون كمية الأراضي الثابتة المتاحة، ويتقاضون الريع في مقابل استخدامها فالأراضي الخصبة تصبح نادرة وهذا بتزايد السكان تكوين رأس المال، فيدفع بالعمال إلى استخدام أراضي أقل خصوبة، ونتيجة لتنافس الرأسماليون على استخدام

الأراضي الأجود يستطيع أصحاب الأراضي التي تغل (تثمر) أن يحصلوا على ريع مقابل استخدام هذه الأراضي[1].

الشكل (01- 02): تصور نظرية دافيد ريكاردو للنمو الاقتصادي

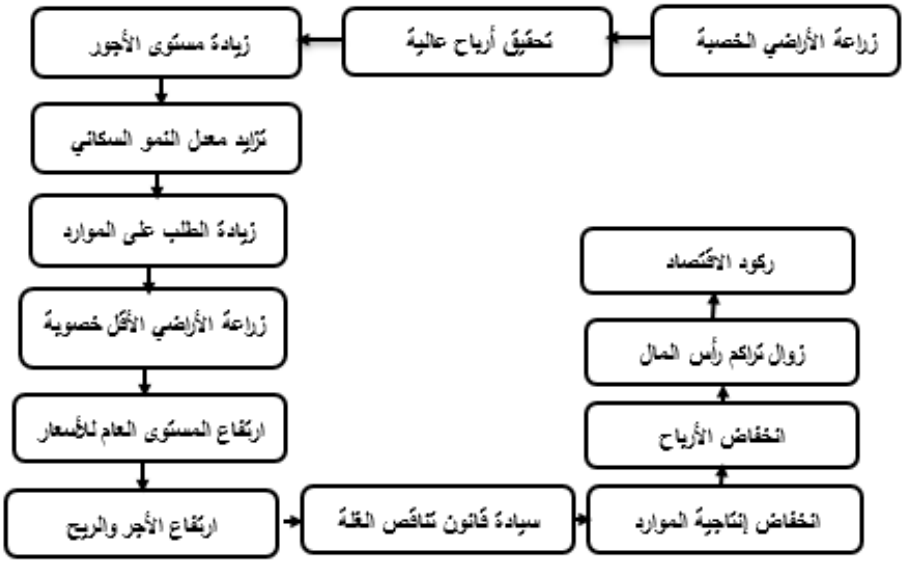

المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح التركي لقريشي، المرجع السابق، ص79.

[1] آمال حاجي، أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية1970-2013، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة أم البواقي، 2015/2014، ص20،21.

رابعا: نظرية روبيرت مالتوس:

يعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض، حيث ركزت أفكاره على جانبين هما، نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، وفي هذا الخصوص نجد أن مالتوس لم يؤمن بقانون" المنافذ "وإنما رأى على العكس من منطوقه، أن الطلب الفعلي هو الذي يحدد العرض ومن أجل ذلك نجد أن مالتوس يدافع عن طبقة ملاك الأراضي، لأن النمط الإنفاقي لهذه الطبقة يتجه بطبيعته إلى الاستهلاك ومن ثم فإن هذه الطبقة تزيد من الطلب الفعلي[1] .

الشكل رقم: (01- 03) تصور نظرة روبيرت مالتوس للنمو الاقتصادي.

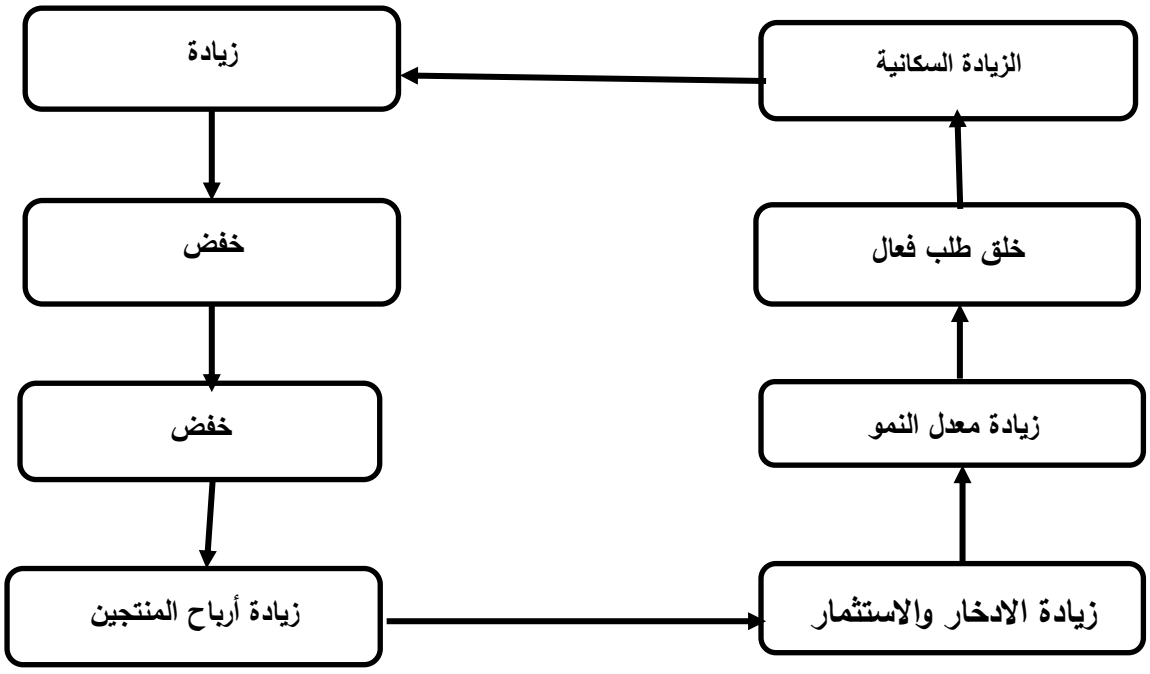

المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح التركي لقريشي، المرجع السابق، ص85.

[1] آمال حاجي، المرجع السابق، ص 22،23.

الانتقادات الموجهة للنظرية :وجهت للنظرية عدة انتقادات أهمها[1]:

– الأرباح مصدر للادخار :أشارت التجربة إلى أن هناك مصادر غير الأرباح للادخار ومنها ادخار الطبقة الوسطى والحكومة والقطاع العام؛

– الادخارات تتوجه كلها للاستثمارات :قال شومبيتر أن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي؛

– إهمال النظرية للقطاع العام :فشلت النظرية في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي وخاصة في البلدان النامية؛

– أهمية محدودة للتكنولوجيا :فشلت النظرية في تصور أهمية التأثير الذي يتركه العلم والتكنولوجيا على النمو الاقتصادي السريع للبلدان المتقدمة؛

– تصورات خاطئة عن الأجور والأرباح :أظهرت التجربة العلمية للنمو أن هناك زيادة مستمرة في الأجور دون حصول انخفاض في معدلات الأرباح.

خامسا: النظرية النيو كلاسيكية:

تتبع النظرية النيو كلاسيكية للنمو الاقتصادي مباشرة من نموذج هارود– دومار، وهذا بفضل المساهمة التي قام سولو بها، والمتمثلة في نموذج ذات سلعة واحدة والذي يخدم في نفس الوقت الإنتاج والاستهلاك، ونتج عن هذا النموذج العديد من التفسيرات للنمو، من بينها نظرية شومبيتر.

سادسا: نظرية شومبيتر :shampiter

تفترض هذه النظرية اقتصادا في حالة المنافسة الكاملة وفي التوازن، وبالتالي لا توجد أرباح ولا أسعار فائدة، ولا مدخرات ولا استثمارات، كما لا توجد بطالة اختيارية.

من مميزات هذه النظرية الابتكارات التي تتمثل في تحسين إنتاج منتج جديد أو طريقة جديدة للإنتاج وإقامة مؤسسة جديدة في أي نوع من أنواع الصناعات.

[1] بن زغدة سعاد، بربيط ربيعة، المرجع السابق، ص 15،16.

انتقد" شومبيتر "النظرية النيو كلاسيكية، حيث على العكس من هؤلاء يرى أن النمو الاقتصادي يحدث بطريقة غير متناسقة وغير منتظمة في الاقتصاد الوطني، كما تنطوي القرارات الكبرى الخاصة بالاستثمار على درجة كبيرة من المخاطر وعدم التأكد، وهو الأمر الذي يحد من فاعلية قيام رجال الأعمال بالمقارنات ما بين معدل العوائد المتوقعة من ناحية ومعدل الفائدة من ناحية أخرى، والتالي تنعدم أهمية معدل الفائدة كمحدد أساسي للاستثمار[1].

الانتقادات الموجهة للنظرية: من أهم الانتقادات التي وجهت للنظرية نذكر:

- التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النمو، متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية، كالنواحي الاجتماعية، الثقافية والسياسية؛
- القول بأن التنمية تتم تدريجيا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية؛
- الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير دون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل؛
- افتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية، خاصة بعد الثلاثينيات من القرن العشرين[2].

سابعا: النظرية الكينزية:

تتمثل في النمو عند كينز، ولقد عصفت أزمة الكساد الكبير خلال الفترة 1930-1939 بركائز وقواعد النمو عند المدرسة الكلاسيكية ودعت إلى إعادة النظر في مسألة النمو الاقتصادي، وكانت بداية هذا الاهتمام منذ سنة 1939 عن طريق الاقتصادي" كينز "الذي

[1] عدة محمد، تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة من 1990- 2014، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص تجارة ولوجستيك اورو متوسطي، جامعة عبد الحميد ين باديس، مستغانم، 2016/2015، ص 26، 27.

[2] بن زغدة سعاد، بربيط ربيعة، أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص ادارة اعمال تجارة دولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2016، ص 17.

قدم مجموعة من الآراء والأفكار كمحاولة منه أيجاد حل للوضع الراهن، في الوقت الذي فشلت فيه المدرسة الكلاسيكية عن إعطاء تفسيرات لهذه الأزمة، وقد تمثلت أفكار" كينز " في:

- ركز" كينز "اهتماماته على الاقتصاد الكلي بخلاف المفكرين الكلاسيكيين الذين ركزوا اهتمامهم على كيفية تراكم رأس المال، وذلك من خلال تخفيض تكاليف الوحدة المنتجة وتعظيم أرباح المؤسسة الفردية معتقدين بأن أرباحهم هي مصدر تراكم رأس المال الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو.
- اعتبر" كينز "أن أزمة الكساد الكبير هي أزمة قصور في الطلب وليس أزمة فائض في العرض ولحلها يرى كينز ضرورة تحريك الطلب من أجل تحريك العرض وبالتالي استعادة عملية النمو لسيرورتها.
- يرى" كينز "بأن الطلب الفعال يحدث عند أي مستوى من التشغيل، وليس بالضرورة عند التشغيل الكامل فقط كما نص عليه" الكلاسيك .ويرى كذلك بأن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال، وللتخلص منها لابد من حدوث زيادة الإنفاق، إما عن طريق الاستهلاك أو الاستثمار.
- يرى كينز بحتمية تدخل الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي من أجل الاقتراب من التشغيل التام، والذي لا يمكن أن يحدث تلقائيا، على عكس المدرسة الكلاسيكية .ويعتقد بذلك بأن البطالة ستبقى كمشكلة في الأجل الطويل، ما لم تلعب الحكومة دورها في الاقتصاد الوطني.
- يري" كينز "أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل في أي دولة، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، وأن الطلب الفعلي هو الذي يحدد حجم التشغيل، ويتحقق ذلك عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي. ويرى كذلك بأن الدخل والتشغيل يعتمدان على معدل الاستثمار الذي يتحدد من جهة بالكفاية الحدية لرأس المال، أو العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة، ومن جهة ثانية يتحدد بسعر الفائدة الذي يتحدد

بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود، فتغيرات الدخل تتحدد عن طريق الزيادة في الاستثمار[1].

نموذج هارود– دومار: يتحدد وفق هذا النموذج النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الدخل الوطني من خلال الادخار المحلي، حيث توصل الباحثان إلى صياغة هذه العلاقة في شكل رياضي كالتالي:

معدل تغير نمو الدخل الوطني= معامل الادخار / (معامل راس المال /الإنتاج)

حيث: معدل الادخار =التغير في الادخار مقسوم على التغير في الدخل

معامل راس المال/الإنتاج=التغير في راس المال مقسوم على التغير في الناتج الوطني

ومنه فان معدل نمو الدخل الوطني يرتبط ب:

أ- علاقة طرديه بمعامل الادخار

ب- علاقة عكسية بمعامل راس المال/الإنتاج

والحصول على معدل نصيب الفرد في الدخل الحقيقي=معامل الادخار مقسوم معدل راس المال/الإنتاج يطرح منه معدل النمو السكاني[2].

ولقد وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات، فرغم انسجام النظرية مع التجربة التاريخية التي مرت بها الدول الغربية الا انه يصعب انطباقها على واقع الدول النامية لأسباب عديدة هي: ان النظرية تقول بأن التراكم الرأسمالي واعادة الاستثمار الارباح يعمل على خلق فرص عمل جديدة، لكن الواقع يؤكد ان الطلب على العمل سينخفض اذا وجهت هذه الاستثمارات لشراء معدات رأسمالية تستعمل في الانتاج بدلا من العمال، وان الارباح في الدول النامية انما يعاد استثمارها في البلدان الاخرى وذلك لأسباب سياسية واقتصادية، تفترض وجود عدد كبير من

[1] آمال حاجي، أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية1970-2013، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة ام البواقي، 2015/2014، ص 24،25.

[2] عدة محمد، تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة من 1990- 2014، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص تجارة ولوجستيك اورو متوسطي، جامعة عبد الحميد ين باديس، مستغانم، 2016/2015، ص 26.

العمال في القطاع الزراعي وانه يمكن نقلهم وادماجهم في المناطق الحضرية لكن الواقع في الدول النامية يؤكد صعوبة ذلك فبعض فرص العمل في القطاع الزراعي هي موسمية، كما ان نقل العمال وإدماجهم في القطاع الصناعي يتطلب تكوين هؤلاء العمال بالإضافة إلى ان الواقع يوضح ان نسبة البطالة في المدن الصناعية مرتفعة، تفترض النظرية وجود سوق عمل تسوده المنافسة في القطاع الصناعي والذي يعمل على ثبات الاجور، لكن في الواقع ولوجود نقابات عمالية قوية في الدول النامية فإن الاجور الحقيقية للعمال تميل إلى الارتفاع، مع وجود بطالة فيها، الامر الذي لا يشجع الرأسماليين على الانتاج والاستثمار[1].

ثامنا: نظرية النمو الداخلي:

ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية منها :نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما غريك مانكي، دفيد رومر ودفيد ويل (1992) فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية؛ لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويًا للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين هما :رأس المال المادي، ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء، حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا من

[1] ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2014/2013، ص 39.

خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية.

حسب هذه النظرية، فان هناك عدة مصادر للنمو، وأنها تتشابه مع تلك الموجودة في النظرية النيو كلاسيكية مع وجود بعض الاختلافات، يمكن إبراز ها فيما يلي:

- إن نماذج النمو الداخلي تخلصت من الحدية لرأس المال المستثمر، حيث أنها سمحت بزيادة فرضيات النظرية النيو كلاسيكية القائلة بتناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر، كما أنها سمحت بزيادة عوائد الحجم في الإنتاج الكلي، كالتركيز على دور العوامل الخارجية في تحديد معدل العائد على رأس مال المستثمر، وبافتراض أن استثمارات القطاع العام والخاص في رأس المال البشري تؤدي إلى التحسينات الإنتاجية، والوفرات الخارجية التي تعوض طبيعة اتجاه العوائد نحو التناقص؛
- نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير وجود زيادة في عوائد الحجم وتباين نماذج النمو الاقتصادي طويل الأجل بين الدول؛
- إن التكنولوجيا لا تزال تلعب دورا مهما في هذه النماذج، فلم تعد هناك ضرورة لشرح النمو طويل الأجل[1].

[1] بن زغدة سعاد، بربيط ربيعة، أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص ادارة اعمال تجارة دولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2016، ص 23،24.

المبحث الثالث: العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي

بعد التعرف على الصادرات والنمو الاقتصادي وجب الإشارة إلى العلاقة التي تربط كلأهما في دراسة واحدة وهذا ما سنقوم بعرضه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: الصادرات في الفكر الاقتصادي التجاري

أكد التجاريون على أن الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأكبر من المعادن النفيسة(الثروة) للأمة هي التجارة الخارجية كما دعوا إلى تسخير كل النشاطات الاقتصادية الأخرى لكي تكون في خدمة التجارة الخارجية، ولم تقتصر مطالبتهم بتدخل الدولة في التجارة وإنما طالبوا بضرورة تدخلها المتكامل في الحياة الاقتصادية لضمان نجاح التجارة. وقد رأى التجاريون على الدولة أن تقلل من وارداتها من الدول الأخرى وأن تزيد من صادراتها إلى تلك الدول، وبذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في إنعاش وتشجيع الصادرات وتقييد الواردات من الخارج. ومن أهم سياسات تشجيع الصادرات التي دعا إليها التجاريون تتمثل في: تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل، العمل بشكل مستمر على توسع وإيجاد واكتساب الأسواق الخارجية الجديدة وخاصة في البلدان المكتشفة حديثا، تقديم الدعم والمعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة الخارجية، وإنشاء المناطق الحرة والموانئ التي من شأنها مساعدة الصادرات على التطور[1].

تحتل التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي أهمية بالغة لما لها من دور كبير في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة رفاهية الشعوب من خلال النشاط التصديري، هذا الاخير الذي يعد أحد ركائز النمو في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

ونجد في الفكر الاقتصادي التجاري ان الثروة تتمثل في المعادن النفيسة وتبين لهم أن التجارة الخارجية هي السبيل الوحيد لتحقيق القدر الاكبر من الثروة، ولذا نادى الماركنتليون

[1] عمر محمود أبو عيدة، اداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة جامعة الازهر بغزة، سلسلة العلوم الانسانية 2013، المجلد 15، العدد1، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2013، ص 351.

بضرورة تدخل الدولة للحفاظ على ارتفاع الصادرات مما يضمن ميزان تجاري موجب (سياسة حمائية)[1].

المطلب الثاني: الصادرات والنمو في الفكر الكلاسيكي

تشير نظرية النمو الاقتصادي التقليدية التي قدمتها المدرسة الكلاسيكية أن الزيادة أو التوسع في الصادرات تعزز تأصيل مبدأ التخصص في إنتاج سلع الصادرات، وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية ورفع المستوى العام للمهارات الإنتاجية في قطاع الصادرات، وبالتالي إعادة تخصيص الموارد من القطاعات غير التجارية ذات الكفاءة المتدنية إلى قطاعات صادرات تتمتع بكفاءة إنتاجية عالية. وعليه تصبح الصادرات بمثابة آلة للنمو التي تحرك وتدفع عجلة النمو في كافة القطاعات الاقتصادية .وتبرر النظرية الكلاسيكية فرضية العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي وفق المكاسب التجارية التي تحصل عليها الدولة من جراء تجارتها الخارجية وتتمثل هذه المكاسب في:

- **مكاسب صافية:** تتحقق وفق الميزة النسبية لدفيد ريكاردو، نتيجة التخصص الدولي في إنتاج السلع، بحيث تجني الدول المكاسب من خلال تبادل فائض الإنتاج المتخصصة فيه، وكذلك من خلال تقسيم العمل فان الإنتاج يزداد، وبالتالي زيادة المستوى المعيشي للأفراد الناتجة من التبادل التجاري من خلال إتاحة الفرص لشراء السلع الأجنبية.
- **مكاسب حركية:** تتمثل هذه المكاسب في أن التجارة الخارجية للدولة تمثل وسيلة لتوسعة سوق صادراتها ومنتجات قطاعاتها التصديرية، فكلما اتسع حجم سوق الصادرات، كلما زاد معدل التراكم الرأسمالي. وبالتالي توسع نطاق منحنى إمكانيات الإنتاج للدول المتبادلة تجاريا مما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة مستوى الرفاهية لمجتمعاتها.
- **مكاسب تجارية** :ويعود هذا المبدأ إلى آدام سميث، حيث أكد على أهمية التجارة كمنفذ لتصريف فائض الإنتاج من سوقها المحلي إلى الأسواق العالمية، وبالتالي التوسع في

[1] حسين على الزيود، شريفة بو الشعور، تقدير أثر الصادرات السلعية على النمو الاقتصادي في الجزائر2000-2009، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الثامن، جامعة آل البيت، الاردن، ص 183.

حجم الصادرات، مما يؤدي إلى النمو التلقائي في الاقتصاد العالمي، وتعتبر دول سنغافورة، اليابان، كوريا الجنوبية، هونغ كونغ من بين الدول التي حققت خلال العصر الحديث انجازات تنموية من خلال نمو صادراتها الصناعية[1].

وفيما بعد تمكن" ريكاردوا" من إبراز دور التجارة الخارجية وأهميتها في النمو الاقتصادي بشكل يفوق آدم سميث وعلى أسس علمية جديدة، وأوضح كيف أن قيام التجارة الدولية على أسس اختلاف التكاليف النسبية والذي يتيح الاستفادة من مبدأ التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي، وذلك بضرورة توفر شروط الحرية الاقتصادية بشكلها الكامل، فلا تدخل من جانب الدولة على الإطلاق في النشاطات الاقتصادية. وتناول مفكرو مدرسة الكلاسيك بيان دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية إلى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في ميدان إنتاج السلع التصديرية .

فقد أوضح الفكر الكلاسيكي أثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال عن طريق ما يترتب على التخصص الأكفأ للموارد الاقتصادية من ارتفاع في الدخل الحقيقي وزيادة الادخار وتوفير حوافز، وعليه فإن التجارة الخارجية وخاصة الصادرات اعتبرت القوة المحركة للنمو الاقتصادي عن الكلاسيك[2]

[1] بن زغدة سعاد، بربيط ربيعة، المرجع السابق، ص 28، 29.

[2] عمر محمود أبو عيدة، المرجع السابق، ص 352.

المطلب الثالث: الصادرات والنمو الاقتصادي في الفكر النيوكلاسيكي والكينزي

يضم هذا الفرع العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات من خلال الفكر الكلاسيكي والمترجم من أفكار المدرسة الكلاسيكية، كما يضم العلاقة بينهما من خلال الفكر الكينزي.

الفرع الأول: الصادرات والنمو الاقتصادي في الفكر النيوكلاسيكي

لقد قام كل من المفكرين السويديين هكشر وأولين بتطوير نظرية هبات عوامل الانتاج للتجارة الخارجية وذلك كمحاولة لتعديل النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية، حيث جاءت إسهامات هكشر وأولين، من خلال إدخال عنصر إنتاج اخر في التحليل بالإضافة إلى عنصر العمل وهو عنصر راس المال، ويؤخذ على نظرية هكشر– أولين ان صحتها تتوقف على ما توصلت اليه من تساوي عناصر الانتاج في الدول محل التبادل التجاري، فحسب هذه النظرية فإن الدول التي يكون لديها وفرة في اليد العاملة فينبغي لها ان تتخصص في انتاج السلع كثيفة العمل وتصديرها، وبالتالي فإن النظرية النيو كلاسيكية تنظر لأهمية التجارة في بلد معين على انه شبه قدري يتحدد بالمزايا النسبية(هبات عوامل الانتاج) وما يترتب على ذلك من تأثيرات لكمية العوامل المتاحة على أسعارها المحلية والدولية وفي ظل سيادة المنافسة التامة ومحدودية الموارد وعدم تنقل التقنية وسيادة ثبات الغلة مع الحجم، وعلى الرغم من أن نظرية هكشر– أولين لعبت دورا كبيرا ومهيمنا في ادبيات التجارة الدولية الا انها لم تصمد امام هشاشة الفرضيات التي بنيت عليها.

وقد بررت النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية للتجارة الدولية فرضية العلاقة بين التجارة والنمو على وفق المكاسب التجارية التي يتحصل عليها كل بلد جراء القيام بالتجارة الخارجية[1]، وتتلخص هذه المكاسب في ثلاثة أنواع هي:

* **مكاسب ساكنة أو صافية** وهي التي تتحقق وفق قانون الميزة النسبية لديفد ريكاردو، نتيجة التخصص الدولي في إنتاج السلع، فتجني الدول المكاسب من خلال تبادل فائض

[1] ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر–، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2014/2013، ص 90،91.

الإنتاج من السلع عن الطلب المحلي عليها بشرط أن يكون معدل التبادل الدولي للسلعتين ضمن نطاق معدل التبادل المحلي لها، وهناك المكاسب الحركية وهي تتمثل في أن التجارة الخارجية للدولة تمثل وسيلة لتوسيع سوق صادراتها ومنتجات قطاعاتها التصديرية، وهذه المكاسب التجارية الحركية تكون أكثر من المكاسب الصافية وإذا كانت دوال إنتاجها تخضع لقانون تزايد الغلة، ومن المكاسب التجارية الأخرى التي تحصل عليها الدولة من التجارة الخارجية تتمثل في أن التجارة تمثل حافزًا للمنافسة ووسيلة للدولة للحصول على معارف تكنولوجية جديدة وتقنيات حديثة في الإنتاج، والذي يؤدي بدوره إلى تدفق رؤوس الأموال و زيادة معدل التخصص والذي بدوره يؤدي إلى تحديث طرق وأساليب الإنتاج، وهناك مكاسب اخرى وهي المكاسب التجارية من خلال تصريف فائض الإنتاج أو ما يعرف بمنفذ الفائض والمعروف لدى آدام سميث والذي أكد على أهمية التجارة كمنفذ لتصريف فائض الإنتاج وكوسيلة لتوسيع السوق مما يؤدي إلى تعزيز او تقسيم العمل ورفع مستوى الإنتاجية وهذا النوع من المكاسب يتمثل في أن التجارة الخارجية تعتبر منفذاً لفائض منتجات الدولة عن سوقها المحلي على الأسواق العالمية، وتعتبر المكاسب المتحققة من تصريف فائض الانتاج سببا وجيها في توسيع حجم الصادرات وتزداد أهمية المكاسب التجارية من خلال هذا المنفذ عندما تكون الموارد المستعملة في إنتاج وتصدير مثل هذه الفوائض ليس لها استخدامات بديلة وغير قابلة التحويل للاستخدام المحلي[1].

الفرع الثاني: الصادرات والنمو الاقتصادي في الفكر الكينزي(الحديث)

كان من أبرز اهتمامات كينز في هذا المجال " تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مقومات الدخل القومي، حيث تسهم من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة اكبر من قيمتها مباشرة." ويعرف المضاعف بأنه النسبة بين الزيادة في الدخل والزيادة المبدئية في الصادرات التي أحدثت هذه الزيادة الكلية، غير أنه بعد ذلك ظهر بعض الاقتصاديين بوجهة

[1] عابد بن عابد العبدلي، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة، عدد27، 2005، ص 9- 11.

نظر مختلفة مثل " ميردال"، والذي يرى أن التجارة الخارجية لا يمكن أن تلعب دورا إيجابيا في تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية، طالما أن الدول الرأسمالية الصناعية هي المسيطرة على العلاقات الاقتصادية الدولية، وهي تمارس استغلال ونهب ثروات الدول النامية الضعيفة، ناهيك عن المنافسة الكبيرة بين تلك الدول للسيطرة على الأسواق ورؤوس الأموال في العالم، وبالتالي إن أي تقدم يمكن أن تحققه صادرات الدول النامية يرجع في الأغلب للدول الصناعية المتقدمة، أما" نيكرسه "فهو يرى أن التجارة الخارجية ما هي إلا أداة للنمو الاقتصادي، ولقد استدل على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في بعض الدول الحديثة مثل :كندا واستراليا والأرجنتين، وبالتالي فقد أكد على ضرورة الاهتمام بالصادرات في الدول النامية نظرا لما تواجهه هذه الصادرات من عقبات كثيرة، وعموما فان تجارب الدول النامية التي انتهجت سياسة تشجيع الصادرات، أثبتت أن تنمية وتنويع الصادرات تعمل على تسريع النمو الاقتصادي أكثر من أي سياسة أخرى[1].

أما في الفكر الاقتصادي الحديث فنجد كينز الذي يرى بأن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل، بحيث يكون الزيادة أكبر من قيمتها المباشرة لان الزيادة تتم من خلال المضاعف، ويرىMyrdal ان اقتصار صادرات الدول النامية في المواد الأولية يؤدي إلى زيادة التفاوت بين الدول النامية والمتقدمة، ولهذا نادى Nurkse بضرورة الاهتمام بالدول النامية نظرا للعقبات التي تواجهها في اسواق الدول المتقدمة مما يستدعي ضرورة اتخاذ الاجراءات المناسبة لتنمية الصادرات[2].

[1] بن زغدة سعاد، بربيط ربيعة، المرجع السابق، ص 29.

[2] حسين على الزيود، شريفة بو الشعور، المرجع السابق، ص 183.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم التوصل إلى أن الاقتصاد الدولي يقوم على التبادل، حيث لا يمكن للدولة أن تستغني عن إقامة علاقات اقتصادية مع الدول الأخرى، بتصدير الفائض من إنتاجها والذي يعتبر مصدرا هاما للعملة الصعبة.

وكل هذا في نهاية الأمر وتشابك المصالح سوف يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي إيجابا كان أو سلبا وبالتالي على النمو الاقتصادي، وبذلك يمكن القول أن للصادرات دور كبير في النمو الاقتصادي، فهي تساهم في زيادة الدخل المحلي الإجمالي وتقدم الدول وبذلك تجسيد العلاقة بينهما، ومن جهة أخرى يعد النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرًا من مؤشرات رخائها، ويرتبط النُّمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تُعَد بمثابة المناخ الملائم لتطوره؛ كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية.

الفصل الثاني:

الجانب التطبيقي للدراسة

تمهيد

بعد التعرف على أهم النظريات الأدبية التي تخص كل من الصادرات والنمو، نقوم من خلال هذا الفصل الربط بينهما وتوضيح العلاقة القائمة فيما بينهم من خلال الدراسة القياسية التي سنقوم بها وذلك بالاعتماد على مختلف مؤشرات التصدير والنمو الاقتصادي الخاصة بالاقتصاد الجزائري، مقسمين ذلك إلى مباحث جاءت كما يلي:

المبحث الأول: مؤشرات الصادرات الجزائرية

المبحث الثاني: طبيعة النمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثالث: نموذج قياسي لتقدير العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: مؤشرات الصادرات الجزائرية

تسعى الجزائر إلى تطوير صادراتها من خلال تنويع لمختلف المحددات بها فهي تقوم بسن القوانين والتشريعات المختلفة التي تساعد بذلك، نتطرق في هذا المبحث إلى مختلف متعلقات الصادرات الجزائرية.

المطلب الأول: هياكل والتنظيمات المنظمة للصادرات الجزائرية

تسعى الجزائر إلى ترقية صادراتها وخاصة خارج مجال المحروقات وذلك بتدعيمها بمختلف المؤسسات التي تسهل عملية القيام بالتصدير، والإجراءات الجبائية والقانونية وغيرها.

أولا: الهياكل التنظيمية الموضوعة لترقية الصادرات:

1. الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير SAFEX[1]: هي شركة عمومية ذات طابع اقتصادي حتت وصاية وزارة التجارة، أنشئت بانضمام من المركز الوطني للتجارة الخارجية والديوان الوطني للمعارض بمقتضى المرسوم 87- 63 المؤرخ في 03 مارس 1987 ،وكانت في تلك الفترة تحت اسم الديوان الوطني للمعارض والتصدير (Onafex)، وفي 24 ديسمبر طر طرأت تعديلات على هذا الديوان ليصبح تحت اسم الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (Safex) ، والغرض الأساسي من إنشاء هذه الشركة يدخل ضمن ترقية الصادرات غير النفطية من أجل المساهمة في تنمية ودفع مستوى المبادلات التجارية، وذلك عن طريق ترقية الصادرات وعقلنة الواردات، كما تعمل على تنظيم وتنشيط التظاهرات الاقتصادية في الوطن وفي الخارج من أجل أكثر حرية لصادراتنا .خصصت الشركة Safex هيئة تتمثل في مديرية الجودة، بغرض منح رخص لكل المنتجات الموجهة للتصدير، وبالموازاة توفر الشركة عدة نشاطات في مجال ترقية الصادرات ومن أهمها:

- تنظيم نشاطات الأعوان الاقتصاديين سواء في البلاد أو خارجها.

[1] La lettre d'information de la chambre algérienne de commerce et de l'industrie, 1997.

– تقديم استشارات لوكلاء الأعوان الاقتصاديين عند طلبهم، من أجل إنجاز عمليات التصدير.

– تنظيم المعارض والتظاهرات التجارية وهدفها ترقية المنتجات المحلية نحو الخارج.

2. المركز الوطني لرصد الأسواق الخارجية والصفقات العمومية[1]: تم إنشاء هذا المركز بمقتضى المرسوم رقم 90-135 المؤرخ في 20 شوال 1410 الموافق لـ 15 مايو 1990ومن أبرز المهام التي يقوم بها المركز نجد ما يلي:

– رصد وتحليل الأوضاع الهيكلية والظرفية للأسواق العالمية بهدف تسهيل نفاذ المنتجات الزائرية إلى الأسواق الخارجية.

– توفير المعلومات التي من شأنها أن تساعد المتعاملين الاقتصاديين على تقييم عمليات الاستيراد وترشيدها.

3. الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة[2]:CACI أنشئت هذه الغرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 03 مارس 1996، وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية وزارة التجارة، وهي تقوم بمهمة التمثيل والاستشارة والإدارة والتوسع الاقتصادي على مستوى الدوائر الإقليمية، ومن مهامها أيضا:

– تقدمي المعلومات والآراء والاقتراحات المتعلقة بالأنشطة التجارية والصناعية والخدماتية .

– تعرض على السلطات العمومية بالتنسيق مع الوزارة المعنية بالتجارة، كل التوصيات والاقتراحات المتعلقة بمجال التشريع والتنظيم التجاري والصناعي والجبائي والجمركي خصوصا .

[1] سعيدي وصاف، مرجع سبق ذكره، ص 142.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 16، سنة 1996، ص 19

– تنجز كل الدراسات اليت تساعد على ترقية المنتجات والخدمات الوطنية في الأسواق الخارجية.

المطلب الثاني: تطور الصادرات الجزائرية

يعتبر الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي محض، وذلك واضح جلي من خلال ما سنقدمه من احصائيات مختلفة تخص الصادرات، ونقوم في هذا المطلب بطرح أهم تطورات الصادرات الجزائري من 2010– 2019.

الجدول رقم (02– 01): تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010–2019

الوحدة: مليون دولار

السنوات		10	11	12	13	14	15	16	17	18	19
صادرات المحروقات	القيمة	56120	71661	70583	63816	58462	33081	27918	33202	39277	31725
	النسبة %	98.30	98.31	98.3	98.37	97.22	95.70	95.25	96.04	94.23	93.81
صادرات خارج المحروقات	القيمة	970	1227	1153	1050	1667	1485	1391	1367	2405	2092
	النسبة %	1.69	1.68	1.6	1.62	2.77	4.29	4.74	3.95	5.67	6.18
إجمالي الصادرات	القيمة	57090	72888	71736	6487	60129	34566	29309	34569	41682	33817
	النسبة %	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر في الفترة 2010– 2019.

الشكل رقم (02- 01): تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2019

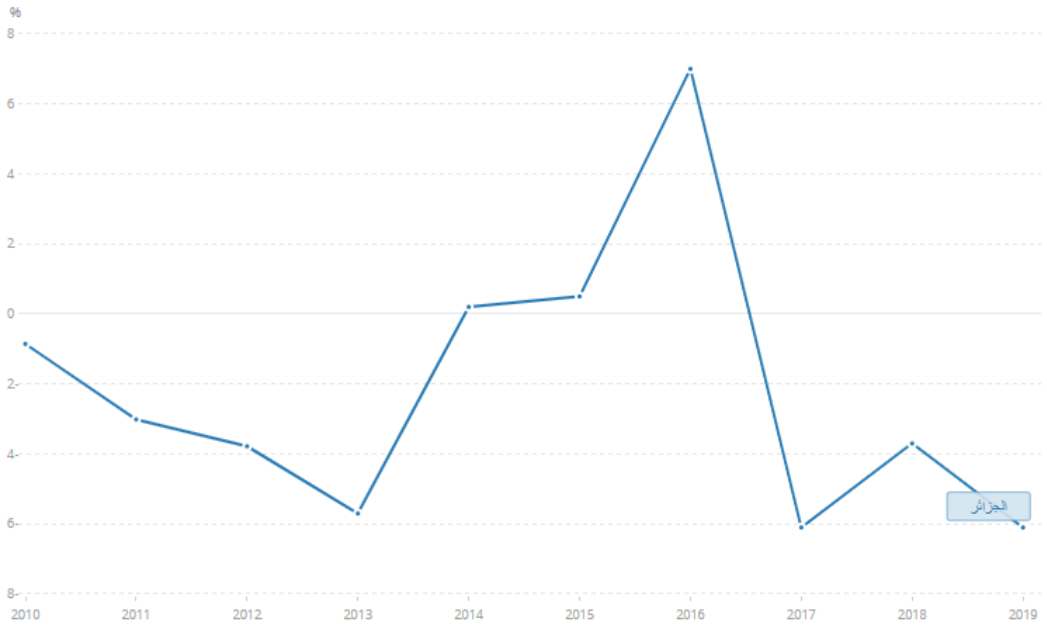

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مؤشرات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

من خلال الجدول يمكننا تقسيم تطورات الصادرات الجزائرية إلى فترتين:

الفترة الأولى ما بين (2010-2014): ونرى من خلالها بأن إجمالي إيرادات الصادرات كان يتراوح ما بين 57090 مليون دولار سنة 2010 و72888 مليون دولار سنة 2012، وهي أكبر نسبة إيرادات خلال العقد المدروس وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات والتي بلغت 109.45 دولار للبرميل الواحد سنة 2012 اقتصاد وهذا ما يدل على طبيعة الاقتصاد الجزائري والذي عد ريعي محض، وعرفت هذه الفترة استحواذ صادرات المحروقات على إجمالي صادرات الجزائر بمتوسط نسبة 98.1% في حين أنه في أفضل الحالات بلغت الصادرات خارج المحروقات نسبة 2.77% من إجمالي الصادرات.

الفترة الثانية ما بين (2015- 2019): وهي ذات الفترة التي شهدت انهيار أسعار البترول إلى ما دون ال 40. دولار للبرميل، بحيث إذا ما قارنا بين إيرادات سنة 2012 والتي بلغت 71736 مليون دولار وسنة 2016 والتي بلغت 29309 مليون دولار للبرميل فنرى بأن تأثير الأزمة كان كبيرا من خلال انخفاض إجمالي الإيرادات إلى أقل من النصف.

وفي نفس الفترة في ظل مواجهة الأزمة البترولية قامت الحكومة بتبني نموذج النمو الاقتصادي الجديد والذي يقوم على أساس تنويع الصادرات بغية ضمان تنوع الإيرادات، وأدى هذا إلى ارتفاع نسبة الصادرات خارج المحروقات ارتفاعا طفيفا يقد 2 %، وتعد نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات ضئيلة جدا، وهو المعدل الذي يبقى بعيدا كل البعد عن المستوى المطلوب بحيث سجلت 4.29 %سنة 2015 إلى 6.18% سنة 2019 .

أما بالنسبة للتحليل الجزئي للإحصائيات فإنه التغير الكبير في قيمة إيرادات صادرات المحروقات مع الثبات النسبي لحجمها وهذا يدل على اضطراب أسعار المحروقات ومدى تعرض سوقها إلى أزمات متتالية، في ظل تواصل إصرار الجزائر على الاعتماد الكلي على المحروقات .أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فإنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب ومساهمتها في إجمالي الصادرات ضئيلة جدا.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

يعبر التوزيع الجغرافي للصادرات عن مجموعة من العوامل أهمها طبيعة الصادرات في حد ذاتها والعالقات التجارية وقدرتها التنافسية في أحيان كثيرة، لذا سنتناول التوزيع الإقليمي للصادرات حسب التجمعات الإقليمية وتطورها خلال الفترة 2005-2014 وأهم الدول التي تشكل منفذا لصادرات الجزائر.

الجدول رقم (02- 02): التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005- 2014

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	الاتحاد الاوروبي	منظمة التعاون والتطور الاقتصادي	باقي دول أوروبا	أمريكا الجنوبية	آسيا	البلدان العربية	بلدان المغرب العربي	باقي دول افريقيا
2005	25593	14963	15	3124	1218	6210	418	49
2006	28750	20546	7	2398	1792	591	515	14
2007	29027	22785	21	2326	3162	746	695	71
2008	41268	28608	10	2874	3764	793	1616	365
2009	23186	15326	7	1841	3320	564	857	93
2010	28009	20278	10	2620	4082	694	1281	79
2011	37307	24059	102	4270	5168	810	1586	146
2012	39797	20029	36	4228	4683	958	2037	62
2013	42773	12202	51	2965	4241	869	2749	67
2014	40520	10482	49	3005	4851	721	3248	80

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات https://www.ons.dz.

نلاحظ من هذا الجدول أن نسب توزيع الصادرات الجزائرية على مختلف الأقاليم الجغرافية تختلف من منطقة الأخرى، حيث تحتل منطقة الاتحاد الأوروبي أعلى نسبة مقارنة بباقي مناطق العالم ويعود السبب في ذلك للاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تربط

الجزائر بهاته الدول وكذا القرب الجغرافي، كما تضم هاتين المنطقتين أكبر عدد من الدول الصناعية المتقدمة والمستهلكة للمواد الأولية والمواد الخام كمدخلات لصناعتها.

المبحث الثاني: طبيعة النمو الاقتصادي في الجزائر

لقد عرفت الجزائر تطورات هامة وعديدة طرأت على اقتصادها من مرحلة الاقتصاد المخطط مركزيا إلى مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق، ظهر ذلك جليا على تطور معدل نموها.

المطلب الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي الجزائري وخصائصه

ميزت النمو الجزائري جملة من الإصلاحات الاقتصادية وذلك بسعي المؤسسات النقدية والمالية الدولية في إطار تطبيق برامج التعديل الهيكلي .

أولا/ برامج الاستقرار الاقتصادي المطبقة خلال الفترة 1989 -1995: طبقت معظم البلدان النامية سياسات التصحيح الهيكلي كشرط ضروري للحصول على التمويل اللازم من الهيئتين الماليتين وذلك لمعالجة اختلال التوازن الذي يرجع إلى تشوهات في السياسة الاقتصادية العاجزة عن مواجهة الصدمات الداخلية، ومن إجراءات السياسة التنموية التي يتضمنها برنامج التصحيح الهيكلي ما يلي:

1. **برنامج الاستعداد الائتماني الأول**[1]: من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990 في ضوء الأزمة التي واجهت الجزائر في أواخر الثمانينات وزيادة المديونية الخارجية، لجأت الجزائر إلى هيئة صندوق النقد الدولي حاملة رسالة النية والرضوخ للمبادئ العامة للصندوق مع علمها لصعوبة شروطه، سمح هذا الاتفاق بتحسين الوضعية الاقتصادية للجزائر سنة 1989 ،حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 19 %عما كانت عليه سنة 1988 ،كما أن الإنتاج الداخلي الخام ارتفع هو الآخر بنسبة 2.9 %سنة 1989 أين انخفض سنة 1988 بنسبة 3.8 ،% وهذا يدل على أن الجزائر استرجعت عملية النمو خلال هذه الفترة.

[1] معط الله امال، اثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2014/ 2015، ص 236

2. **برنامج الاعتماد الائتماني الثاني**[1]: من 3 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992 لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى للحصول على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية من اجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلي، وعليه توصلت الجزائر إلى اتفاق ثاني حيث تم تحرير رسالة النية في 21 افريل 1991، واتفقت معه على بعض الإجراءات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي والاستقلالية المالية للبنك المركزي.
- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري.
- تحرير التجارة الخارجية وكذلك الداخلية والعمل على رفع صادرات النفط.
- تشجيع أنواع الادخار والتخفيض من الاستهلاك تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات.

وقد تحققت خلال هذه الفترة النتائج التالية:

- انخفاض المديونية الخارجية من 28.379 % مليار دولار سنة 1990 إلى 27.67 مليار دولار سنة 1991 ثم إلى 26.7 مليار دولار سنة 1992، مع ارتفاع نسبة خدمة الدين، حيث انتقلت 73.9 % سنة 1991، إلى % 76.5 سنة 1992.
- تحقيق فائض في الميزان التجاري والذي بلغ 4.70 مليار دولار حيث قدرت الصادرات ب 12.73 مليار دولار والواردات ب 8.3 مليار دولار.

ولكن مع حلول سنة 1993، سجل رصيد الخزينة عجزا قدر ب 100 مليار دج، أي بنسبة 7.4 %من إجمالي الناتج الداخلي ويعود ذلك إلى قرار الحكومة الجزائرية برفع أجور ورواتب العمال في سبتمبر 1991، وكذلك إلى المساعدات الممنوحة إلى فئة الشبكة الاجتماعية ابتداءا من فيفري سنة 1992، وهذا إضافة إلى انخفاض الإيرادات بسبب انهيار أسعار النفط حيث انخفض سعر البترول الخام من 21.07 دولار للبرميل سنة 1992 إلى

[1] معط الله أمال، المرجع السابق، ص ص 136 137.

17.65 دولار سنة 1993 مع ارتفاع سعر الصرف حيث ارتفع سعر الدولار من معدل 21.82 دينار إلى 23.25 دينار لنفس الفترة .

وبالتالي، عاشت الجزائر خلال هذه الفترة وضعا اقتصاديا واجتماعيا جعلها في حاجة إلى تمويلات جديدة، والتي وافق عليها صندوق النقد الدولي في شكل برنامج آخر.

3. برامج التثبيت افريل 1994 إلى مارس 1995:

تهدف هذه السياسة إلى تحقيق طلب اسمي يكافئ قيمة الناتج المحلي وصافي تدفق رؤوس الأموال من الخارج، وضمان النمو المتكافئ بالنسبة للعرض والطلب، تهدف هذه السياسة إلى تحقيق استقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات في أن واحد.

ثانيا: برنامج التصحيح الهيكلي1995 -1998[1]

التصحيح الهيكلي في الجزائر ضرورة حتمية ناتجة عن الوضعية المتدهورة للاقتصاد الوطني، وخاصة أن المعالجات الجزئية المتتالية منذ الثمانينات لم تأتي بأي نتيجة، تم الإجماع على ضرورة المعالجة الجذرية لكافة المشاكل التي يعانيها الاقتصاد الوطني لذلك فان برنامج التصحيح الهيكلي هو تجسيد لإجراءات مسطرة من اجل إنعاش الاقتصاد والانتقال إلى اقتصاد السوق.

أهداف برنامج التصحيح الهيكلي :ركز البرنامج على تحقيق ما يلي:

- تحقيق نمو خارج المحروقات على الأقل 5 %وعلى مدار ثلاث سنوات مقبلة، وهذا النمو مشروط بمتابعة خلق مناصب شغل؛
- تحقيق الاستقرار المالي؛
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، وتحرير الأسعار وإلغاء الدعم على بعض السل؛
- التحكم في التضخم؛

[1] كبداني سيدي احمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/ 2013، ص 213

- الشروع في الخوصصة من خلال وضع إطار تشريعي؛
- تحقيق توازن ميزان المدفوعات؛
- تشجيع القطاع الإنتاجي.

نتائج برنامج التصحيح الهيكلي :تميزت سيرورة الإصلاح الاقتصادي بعدة سمات ايجابية تتمثل في:

- بالنسبة للنمو الاقتصادي كانت النتائج ايجابية، ويعود الفضل بشكل رئيسي إلى قطاع المحروقات، الفلاحة، وبدرجة اقل من قطاع البناء والأشغال العمومية والري
- تحقيق فائض في الميزانية بلغ 3 %من إجمالي الإنتاج الخام سنة 1996 ،1.3 %في سنة 1997، مع تخفيف عجز يقدر ب 1.4 % في سنة 1995، ويعود الفضل في ذلك إلى الارتفاع النسبي في أسعار البترول
- انخفاض معدلات التضخم وذلك راجع للتعديلات التي مست أسعار بعض السلع المدعمة، وانخفاض قيمة العملة الوطنية
- ارتفاع الإيرادات، بالإضافة إلى تحسن ميزان العمليات الجارية.

ثالثا: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004[1]:

برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من الفترة2001 -2004 يعد برنامج ثلاثي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار. جاء هذا البرنامج من اجل النهوض بالاقتصاد الجزائري من جهة وليؤكد من جهة ثانية التزام الجزائر بتهيئة المحيط الملائم والمناسب لاندماجها في الاقتصاد العالمي، ويبرز ذلك جليا من خلال الأهداف المسطرة لهذا البرنامج والمتمثلة أساسا في مكافحة الفقر، وخلق مناصب عمل وضمان التوازن الجهوي وإحياء الفضاء الإقليمي. وعمل البرنامج في تحقيق الأهداف السابقة الذكر على الجوانب التالية:

[1] خير الدين معطى الله، سامية بزازي، البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة 2001-2014، تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014، جامعة سطيف، 11- 12 مارس 2013، ص 4، 5.

دعم النشاطات الإنتاجية على رأسها الفلاحة، الصيد والموارد المائية من خلال العمل على تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك والسعي لترقية صادرات المنتجات الفلاحية، وكذا العمل على استغلال الموارد المائية على طول الساحل الجزائري.

ركز البرنامج على توفير متطلبات تحقيق التنمية المحلية من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها دعامة رئيسية لتحقيقها من خلال قدرتها على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي من خلال غلاف مالي قدره 5.210 مليون لإحياء الفضاءات الريفية في ٍ دينار موزعة على تهيئة التجهيزات الهيكلية للعمران، وعادة الجبال، الهضاب العليا والواحات.

كما اهتم البرنامج بالمنشآت القاعدية، وعمل على تقوية الخدمات العمومية وتحسين الظروف المعيشية وتنمية الموارد البشرية.

رابعا: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 -2009[1]:

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط سنة 2004 ليصل إلى حدود 38.5 دولار، يعتبر غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته خصص له 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دج، جاء هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف منها:

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة؛
- تحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي.

[1] بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001 -2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014/ 2015، ص 208.

خامسا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 -2014[1]: جاء في إطار الاستمرار في تطبيق سياستها الاقتصادية المرتكزة على دعم الطلب الكلي التي شرعت فيها منذ سنة 2001، اعتبر استكمالا لما جاء به البرنامج التكميلي لدهم النمو، قدرت قيمته الإجمالية بما يقارب 21214 مليار دج أي ما يعادل تقريبا حوالي 286 مليار دولار للفترة 2001 -2014 هدفه الأساسي الاستمرار قي دعم النمو الاقتصادي، هو يشمل شقين اثنين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاع السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج؛
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 534.11 مليار دج.

نتائجه:

- في العموم يمكن القول انه تم تسجيل انطلاق غالبية المشاريع، خاصة تلك المتعلقة بالمحاور الأساسية للبرنامج ذات العلاقة بتطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمة العمومية، إلى جانب المشاريع المخصصة لتحسين المستوى المعيشي للسكان كمشاريع النقل، الصحة والتعليم...الخ.
- استمرار انخفاض معدلات البطالة مع تسجيل سيطرة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي.

[1] بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص 213

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر

نعرض من خلال هذا المطلب مختلف مؤشرات النمو الجزائري التي تتدخل في تحديد المعدل العام له.

أولا: تحليل الناتج المحلي الإجمالي

الشكل رقم (02- 01): تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة 2010- 2020

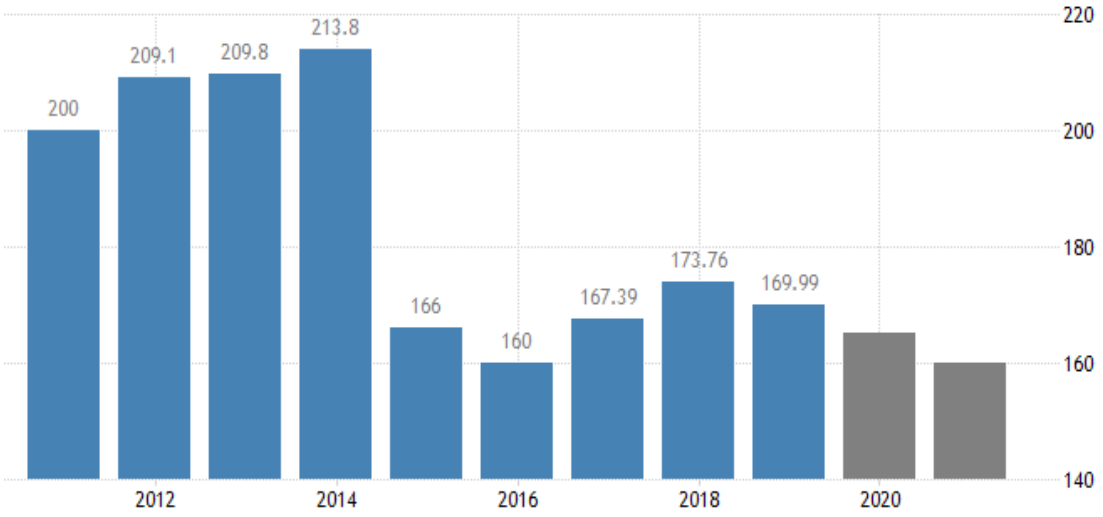

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر.

نلحظ من خلال من خلال الشكل أن فترة التطور للناتج المحلي الإجمالي للجزائر كان في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 حيث شهد تطور إجمالي قدر ب 213.8 مليار دولار وهي تعتبر فترة الانتعاش والبحبوحة التي عاشتها الجزائر، ويشهد تذبذب في الفترة من 2015- 2020 حيث أن قيمه تشهد تذبذب لتصل قيمتها الدنيا إلى 160 مليار دولار سنة 2016، وتبلغ قيمته القصوى 173.76 مليار دولار وذلك في سنة 2018، راجع ذلك إلى الإصلاحات التي اعتمدتها الجزائر في هذه الفترة.

ثانيا: مؤشر البطالة

الشكل رقم (02- 02): تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة 2010- 2019

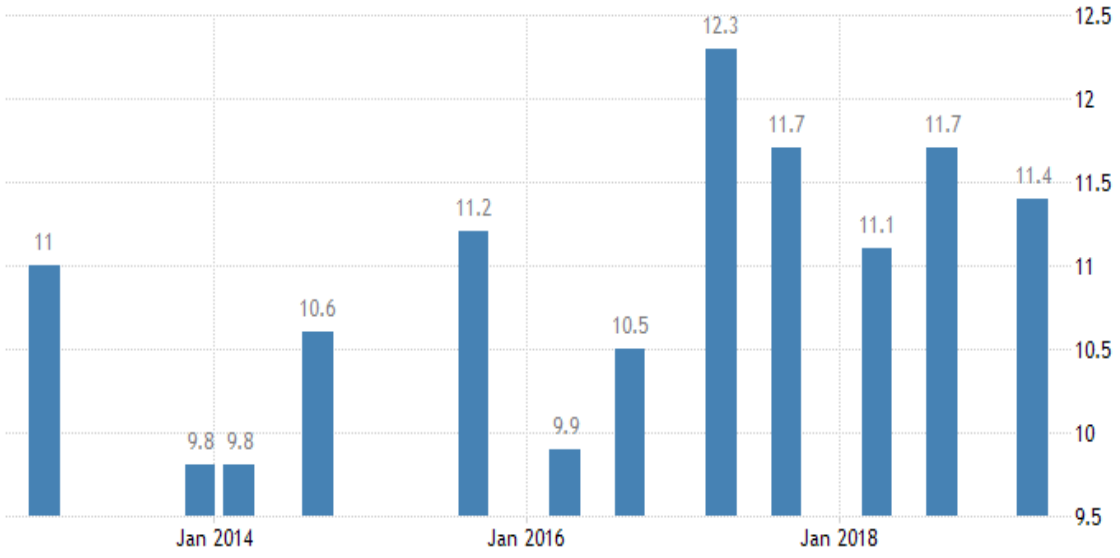

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر.

تعد البطالة خسارة كبيرة في رأس المال البشري بالنسبة للاقتصاد، فالجزائر حققت أقل قيمها من البطالة في سنة 2016 ذلك ما يظهره الشكل، فهي تعطي بينات لبطالة من خلال قاعدة البيانات الخاصة ببنك الجزائر بشكل ثلاثي، ونجد أن سنة 2018 سجلت الجزائر أعلى قيم البطالة وذلك خلال الثلاثي الثاني من نفس السنة، وقد سعت الجزائر إلى تنظيم وتوفير مناصب عمل في هياكلها المختلفة وسعت إلى تطبيق مختلف البرامج التي تساعد على دمج الشباب في مناصب عمل دائمة وذلك للقضاء على النسب العالية للبطالة، والتقليل منها ومحاربتها، بالمقابل الاستفادة من الرأس المال البشري.

ثالثا: مؤشر سعر صرف الدينار مقابل العملات الأخرى

الشكل رقم (02- 03): تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة 2010- 2020

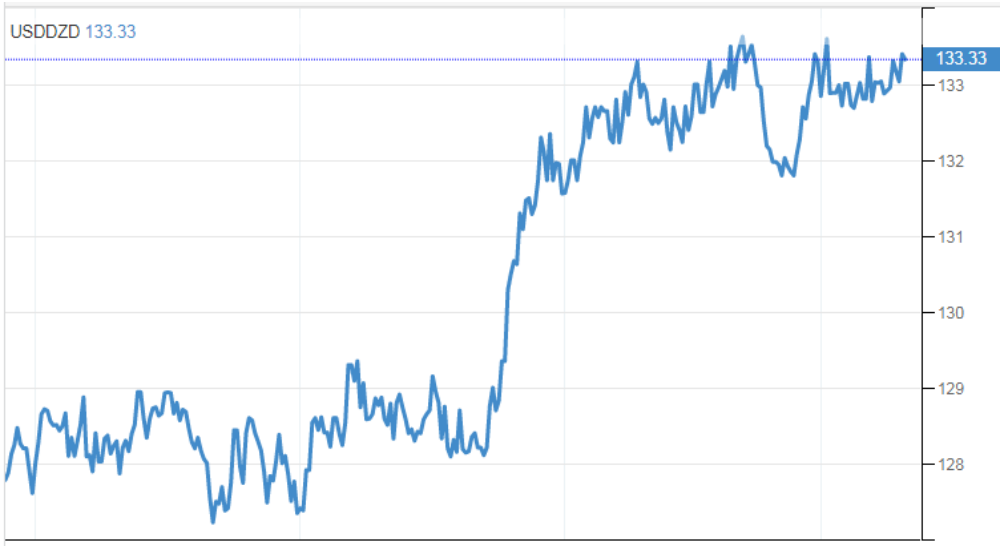

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر.

تعد أسعار الصرف في مقدمة الأدوات التي يعتمد عليها الاقتصاد الكلي في معالجة التشوهات الاقتصادية الخارجية والداخلية، ومن ثم تأثيراتها في مجمل معدلات النمو، ولقد قامت الجزائر بمحاولة تصحيح الاختلال الهيكلي الذي عصف بالاقتصاد الوطني، وذلك من أجل ضمان نوع من أنواع الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على التوازنات النقدية الداخلية والخارجية، وإعادة تقييم شامل لدور السياسات الاقتصادية، بهدف تحقيق معلات النمو الاقتصادي المنشودة.

ولذلك وحسب الشكل أعلاه فإن أسعار الصرف الجزائرية تشهد تذبذب في مختلف الفترات الزمنية وذلك راجع إلى مختلف المحددات التي تتحكم فيه كأسعار البترول، والذهب وسعر صرف الدولار وغيرها من المحددات الأخرى التي تتدخل في تحديد أسعار الصرف.

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي في الجزائر

هناك النمو الذي يوسع رقعة الفوارق والنمو الذي يترتب عليه تبذير الموارد الضرورية ومن محددات النمو في الجزائر نذكر[1]:

الاختلالات الإقليمية: بالنظر لشساعتها وتبيان تضاريسها ومناخها تواجه الجزائر مسألة التهيئة العمرانية والتوازن الجهوي التي توافق بين النمو الاقتصادي واحترام البيئة والرقي الاجتماعي.

يبرز الوضع القائم حاليا العديد من الاختلالات بين المناطق الشمال والجنوب والمناطق الحضارية والريفية وبالفعل يلاحظ المركز المتزايد للسكان والنشاطات في المناطق الساحلية على حساب المناطق الجبلية التلية والهضاب العليا والجنوب وهذا ما سبب في اختلالات هامة تهدد النمو الاقتصادي والتلاحم الاجتماعي والاملاك العامة الطبيعية والثقافية وقد أدى بروز عوامل خارجية سلبية في المناطق الساحلية إلى تسجيل عراقيل للتنمية الاقتصادية (المشاكل العقارية, حركة المرور) والمساس بالتلاحم الاجتماعي (الفقر انعدام الأمن وعدم الاستقرار) والتلوث وتدهور البيئة الحضرية ونظرا للفوارق والتفاوت الشديد تتحمل الجزائر تباينا عمرانيا خطيرا يهدد بشكل حاد التلاحم الاجتماعي والاستقرار السياسي.

تدهور البيئة: تواجه الموارد النادرة في الجزائر تهديدات تتمثل في انتشار المشاريع للتجمعات الحضرية واستقطاب النشاطات وتفاقم الظواهر الطبيعية مثل التصحر وانجراف التربة والتلوث يؤدي إلى تفاقم النزوح لا سيما في مناطق الهضاب العليا وسيكون لهذه التوجيهات انعكاسات خطيرة سيما أنها قد ترهن بشكل مستديم أي مجهود تنموي، خاصة أن الانفتاح الاقتصادي والوطني يفرضان انضباط في مجال المنافسة يخضع لمعيار تحقيق أقصى المردودية.

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، الجزائر، 24 ماي 2010، ص 32

وتشكل المياه في آن واحد عاملا أساسيا وعنصر استراتيجيا في مجال التهيئة العمرانية والنمو الاقتصادي، ويعد توفره عاملا حاسما يحدد توزيع السكان والتعمير والنشاطات الاقتصادية من بين الإخطار البيئية في الجزائر نجد:

- ندرة المياه إلى جانب التسيير المنعدمة الفعالية وانعكاساتها المسببة على القطاعات الاقتصادية وصحة السكان والإطار المعيشي والنشاطات السياحية والأنظمة البيئية.
- عدم التحكم في التعمير الذي استحوذ لحد الآن على 125000 هكتار من الأراضي الفلاحية الخصبة.
- ارتفاع حجم المياه القذرة وتضعفه وعدم القدرة على معالجته بواسطة محطات التصفية القليلة والمعطلة.
- تلوث الهواء بسبب دخان السيارات مما يؤدي إلى ارتفاع الإمراض والوفيات خاصة الأمراض التنفسية.

إن النتيجة المرتقبة والمرغوب فيها ستتمثل في إعادة تنظيم التراب الوطني بهدف تأهيل التنافسية للتنمية المحمية والإنصاف العمراني والتنمية البشرية وحماية العامة الطبيعة والثقافية وترميمها لتسيير الإقليم.

التشغيل والبطالة: إن النظرة المشتركة لمختلف الشركاء اجتماعيين حول مدى خطورة البطالة، تجعل من التشغيل مسألة حيوية في مجال الحفاظ على السلام الاجتماعي والإنعاش الاقتصادي.

المبحث الثالث: نموذج قياسي لتقدير العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر

مر إعداد النموذج القياسي الخاص بالسلاسل الزمنية بعدد من المراحل وذلك وصولا التقدير جيد لمعلمات النموذج حيث تبدأ تلك الخطوات باختبار مدى سكون السلاسل الزمنية من عدمه، ثم بعد ذلك اختيار النموذج الملائم للتقدير يلي ذلك عددا من الاختبارات التشخصية المتعلقة بجودة النموذج ويمكننا توضيح ذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: اختبار استقرار السلاسل الزمنية المستخدمة Stationary test

قبل تقدير النموذج القياسي والتقدير للمعالم يجب اختبار ما إذا كانت السلسة الزمنية ساكنة (Stationary) أم غير ساكنة حيث أنه عند سكون السلسلة الزمنية يكون المتوسط والتباين عبر الزمن ثابتين ، حيث أن عدم الاستقرار أو السكون للسلسلة الزمنية يجعل النتائج غير حقيقية ولا يمكن الوثوق بها وقد يؤدي إلى وجود انحدار زائف (spurious regression) ، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في تقدير معالم المجتمع ، ونقوم باختبار استقرار السلسلة الزمنية من خلال اختبار جذور الوحدة (Unit Roots Test) باستخدام اختبار ديكى–فوللر الموسع (Augmented Dickey–Fuller Test) .

إن اختبارات جذور الوحدة لا تعمل فقط على كشف مركبة الاتجاه العام، بل إنها تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة، ومن أجل فهم هذه الاختبارات لابد من التفريق بين نوعين من النماذج غير المستقرة:

1. **نموذج Trend Stationary TS:**

هذه النماذج غير مستقرة، وتبرز عدم استقرارية تحديدية deterministic trend أي أن مصدر عدم الاستقرارية ناتج عن وجود اتجاه عام تحديدي "ثابت") وتأخذ الشكل

$$Yt = f(t) + \&t$$

حيث: f (t) دالة كثيرة الحدود

&: تشويش أبيض

وأكثر هذه النماذج انتشارا يأخذ شكل كثير حدود من الدرجة الأولي، ويكتب من الشكل:

Yt = a0+a1**t**+**&t**

يكون هذا النموذج غير مستقر، لأن متوسطه (Yt) E مرتبط بالزمن. لكننا نجعله مستقرا بتقدير المعال 1a و0a بطريقة المربعات الصغرى العادية.

2. **نموذج Difference Stationary DS:**

هذه النماذج أيضا غير مستقرية عشوائية Stochastic، (مصدر عدم الاستقرارية وجود اتجاه عام عشوائي)، وتأخذ الشكل التالي:

Y=Yt−1 + +**&t**

يمكننا جعلها مستقرة باستعمال الفروقات أي: Y = +**&t** Δ وغالبا تستعمل فروقات من الدرجة الأولى d =1، وتكتب من الشكل:

ΔY= +**&t**

حيث: ثابت حقيقي

Δ: درجة الفروقات

3. **اختبار ديكي فولر الموسع:**

ابتكرا Dickey and Fuler (1980, 1979) طريقة لاختبار عدم استقرار السلسلة الزمنية. لاختبار لعدم الاستقرار مرادف لاختبار وجود جذر الوحدة. الاختبار مبني على نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى، ويكون كالتالي:

yt = 0yt−1+ ut (1)

يتم اختبار ما إذا كانت وتساوي 1 ومن هنا جذر الوحدة. فرضية العدم 0 =: Ho, والفرضية البديلة H1:1, وقد جاءت نتائج اختبار جذور الوحدة الخاص بسكون السلاسل الزمنية على النحو التالي:

جدول رقم (02- 03): نتائج اختبار ديكى – فولر الموسع (ADF) لجذور الوحدة

المتغيرات	وجود قاطع	وجود اتجاه عام	بدون قاطع واتجاه عام	الاستقرارية
gdp	2.99- 0.029	3.61- 0.032	2.66- 0.248	مستقرة عند الفرق الاول
x	2.99- 0.0008 .	3.62- 0.0032	1.95- 0.0000	مستقرة عند الفرق الاول

المصدر: من اعداد الطلبة باستخدام برنامج Eviews 10

أظهرت نتائج الجدول السابق استقرار بيانات جميع متغيرات النموذج القياسي عند صيغة المستوى والفرق الاول وهي:

معدل نمو الاقتصادي وهو مستقرة عند المستوى الصادرات مستقرة عند الفرق الأول.

وهو ما يعني إمكانية استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معلمات النموذج (Long Run Regression) الرياضية التالية:

$$yt = Bo + B1\ xt + et$$

المطلب الثاني: اختبار علاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي

حيث يستخدم اختبار إنجل – جرانجر لاختبار السببية بين المتغيرات وتحديد أي المتغيرات يكون متغيرة مستقلا وأيهم ينبغي أن يكون متغير تابع، ومعرفة هل العلاقة بين المتغيرات في اتجاه واحد أم في الاتجاهين ومن ثم يكون المتغير تابع من جهة ومستقل من جهة أخرى وقد جاءت نتائج اختبار السببية لانجل–جرانجر (Engel Granger–) على النحو التالي:

جدول (02– 04): اختبار علاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/09/21 Time: 10:46
Sample: 1995 2019
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X does not Granger Cause GDP	23	0.99535	0.3890
GDP does not Granger Cause X		0.18200	0.8351

المصدر: من اعداد الطلبة باستخدام برنامج Eviews 10

تشير نتائج اختبار السببية إلى قبول فرض العدم في الحالتين وهو ما يعني انه لا وجود لعلاقة من اتجاهين بين الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي مع انخفاض قيمة " F– statistic" في حالة كون الصادرات هي التي تؤدي إلى نقصان معدلات النمو وهو ما يعني كون الصادرات متغير مستقل يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي وهو بذلك يتفق مع النظرية الاقتصادية المتعلقة بتحليل الناتج المحلي الإجمالي.

تقدير معادلة الانحدار الخاصة بمتغيرات النموذج:

كما سبق وأشرنا إلى أن كون جميع متغيرات النموذج مستقرة عند صيغة المستوى (Level Form) حيث أننا قمنا باستخدام معدلات نمو كلا من الناتج المحلي الإجمالي، والاستهلاك الكلي، الصادرات من السلع والخدمات، كذلك الواردات وحيث جاءت تقديرات النموذج على النحو التالي:

جدول (02- 05): تقدير معادلة الانحدار الخاصة بمتغيرات النموذج

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 06/09/21 Time: 10:56
Sample: 1995 2019
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	-0.016923	0.013893	-1.218071	0.2355
C	4.003879	0.653682	6.125120	0.0000

R-squared	0.060599	Mean dependent var	3.304000
Adjusted R-squared	0.019756	S.D. dependent var	1.574135
S.E. of regression	1.558508	Akaike info criterion	3.801953
Sum squared resid	55.86578	Schwarz criterion	3.899463
Log likelihood	-45.52442	Hannan-Quinn criter.	3.828998
F-statistic	1.483696	Durbin-Watson stat	1.461009
Prob(F-statistic)	0.235546		

المصدر: من اعداد الطلبة باستخدام برنامج Eviews 10

تشير نتائج النموذج القياسي إلى عدم وجود تأثير معنوي إحصائيا بين الصادرات والنمو الاقتصادي في فترة الابطاء (2) lag حيث يؤدي زيادة الاستهلاك الكلي بنسبة 1% إلى انخفاض في النمو الاقتصادي بمقدار 0.00159%.

جدول (02- 06): اختبار المعنوية الكلية النموذج

F-statistic	**1.483696**
(Prob(F-statistic	**0.235546**

المصدر: من اعداد الطلبة باستخدام برنامج Eviews 10

حيث ان (p. value) للقيمة المحسوبة للاختبار أكبر من 0.05 وهو ما يعني قبول فرض العدم ورفض الفرض القائل بأن هناك علاقة معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للنموذج.

القدرة التفسيرية للنموذج (R-Square)

جدول رقم (02- 07): القدرة التفسيرية للنموذج

R-squared	**0.0605**
Adjusted R-squared	**0.0197**

المصدر: من اعداد الطلبة باستخدام برنامج Eviews 10

تشير نتائج اختبار **R-squared** إلى أن المتغيرات التي تم إدخالها في النموذج تفسر نحو 6.05% من التغير المتغير التابع وتشير قيمة **Adjusted R-squared** والتي تأخذ في الاعتبار تأثير المتغيرات المعنوية فقط أن تلك المتغيرات تفسر نحو 1.97% من التغير في المتغير التابع.

اختبارات جودة النموذج (Model Goodness of fit):

يوجد العديد من الاختبارات الخاصة بجودة النموذج وذلك للتحقق من سلامة التقديرات وإمكانية استخدام النموذج في التنبؤ وذلك على النحو التالي: الاختبارات الخاصة بالازدواج الخطي (Multicollinearity). الاختبارات المتعلقة بحد الخطأ العشوائي (Residuals Diagnostic). الاختبارات المتعلقة باستقرار النموذج (Stability Test).

اختبار الازدواج الخطى للمتغيرات المستقلة (Multicollinearity): من الافتراضات التي يجب توافرها في التقدير القائم على طريقة المربعات الصغرة هو عدم وجود ارتباط خطي تام بين المتغيرات المستقلة، حيث أن ذلك يؤدي إلى جعل المتغيرات المستقلة غير معنوية في التأثير وذلك في حالة وجود ارتباط خطي قوي بين المتغيرات المستقلة، ويمكننا اختبار وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة من خلال (VIF) والذي جاءت نتائجه على النحو التالي:

اختبار الازدواج الخطي للمتغيرات المستقلة

جدول رقم (02- 08): اختبار الازدواج الخطي للمتغيرات المستقلة

Variance Inflation Factors
Date: 06/09/21 Time: 11:27
Sample: 1995 2019
Included observations: 25

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
X	0.000193	4.397994	1.000000
C	0.427300	4.397994	NA

المصدر: من اعداد الطلبة باستخدام برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول ان قيمة Centered Viv أقل من 5 يعني ذلك بأنه لا يعاني النموذج من مشكلة ازدواج خطي.

المطلب الثالث: تحليل النتائج

اختبار اختلاف تباين حد الخطأ (Heteroskedasticity test):

جدول (02- 09): اختبار اختلاف تباين حد الخطأ

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.240710	Prob. F(1,23)	0.2768
Obs*R-squared	1.279572	Prob. Chi-Square(1)	0.2580
Scaled explained SS	1.124213	Prob. Chi-Square(1)	0.2890

المصدر: من اعداد الطلبة باستخدام برنامج Eviews 10

تشير نتائج الاختبار إلى عدم وجود مشكلة اختلاف تباين حد الخطأ العشوائي حيث أنه يتم مقارنة (P-value) الخاصة بالاختبار ب 5٪ فإذا كانت أكبر من 5% نقبل فرض العدم والقائل بأنه لا يوجد مشكلة اختلاف تباين حد الخطأ، وحيث أن قيمة Chi-Square تساوي 0.2580 فإن هذا يعني قبول فرض العدم وهو ما يعني عدم وجود مشكلة اختلاف تباين حد الخطأ العشوائي.

خامسا: اختبار الارتباط التسلسلي (Serial Correlation):

هو الاختبار المتعلق بمدى وجود ارتباط بين أخطاء النموذج في فترات الإبطاء، ويمكننا اختبار تلك المشكلة من خلال (Breusch God Frey serial Correlation Test)، وقد جاءت نتائج الاختبار على النحو التالي:

جدول (02- 10): اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.838816	Prob. F(2,21)	0.1837
Obs*R-squared	3.725674	Prob. Chi-Square(2)	0.1552

المصدر: من اعداد الطلبة باستخدام برنامج Eviews 10

تشير نتائج الاختبار إلى قبول فرض العدم وهو ما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة (Serial correlation) حيث أن قيمة (p. value) أكبر من 5% وهو ما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي.

الشكل رقم (02- 04): اختبارات استقرارية النموذج

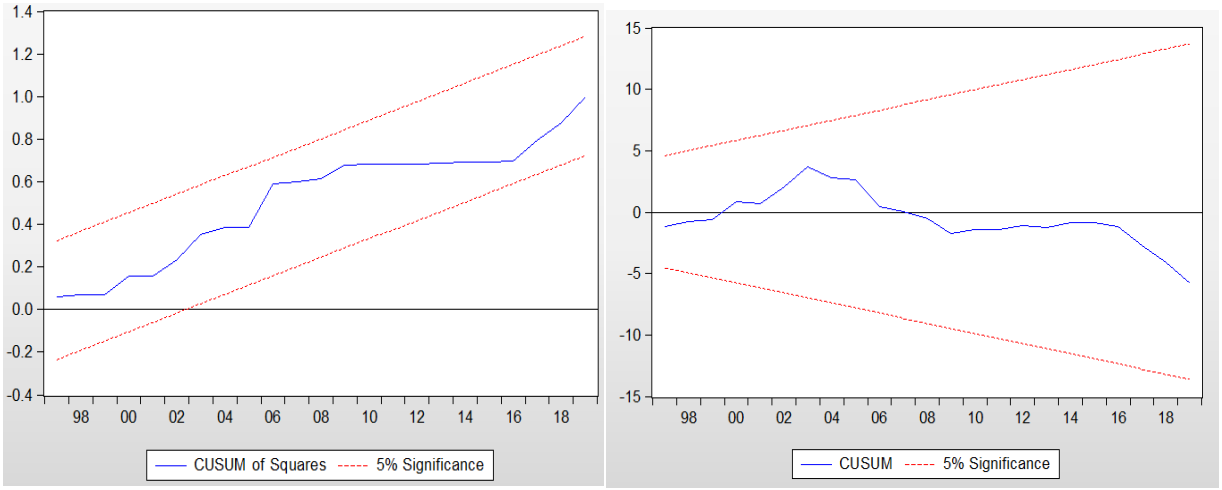

المصدر: من اعداد الطلبة باستخدام برنامج Eviews 10

يشير اختبار الخاص باستقرار النموذج الى استقرار النموذج الذي تم اعداده ومن ثم امكانية استخدامه في التنبؤ حيث انّ قيمة الخطأ لم تخرج عن حدود الثقة عند 5% وفقا لاختبار الاستقرارية الخاصة بالنموذج.

خلاصة الفصل

تعرفنا من خلال هذا الفصل إلى أهم المتغيرات والاحصائيات التي تزخر بها الجزائر في مجال التصدير، إضافة إلى تطرقنا إلى جانب النمو على حدي وتعرفنا على مختلف تطوراته ومؤشراته في الجزائر إضافة إلى محدداته، كما قمنا بدراسة قياسية والتي من خلالها توصلنا إلى توضيح العلاقة بين النمو والصادرات في الاقتصاد الجزائري.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا الوصول الى معرفة طبيعة العلاقة القائمة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال التطرق الى الإطار النظري للصادرات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، بالإضافة الى دراسة وعدم وجود علاقة بينهما وذلك باستخدام أسلوب قياسي لتقدير هذه العلاقة.

كما استعرضنا في هذه الدراسة علاقة السببية بين النمو الاقتصادي والصادرات وذلك بغاية اظهار عدم قدرة الصادرات في تحفيز النمو الاقتصادي، الا أن هذه الدراسة خلصت الى غياب التأثير بين المتغيرين احصائيا وبالتالي عدم صحة الفرضية الأساسية للبحث، وهذا يختلف عن النتائج المتحصل عليها في الواقع الاقتصادي.

انطلاقا من التساؤلات المطروحة في المقدمة العامة لهذه الدراسة وبعد تحليلنا للموضوع ومناقشته في فصلين تمكنا من الوصول الى تسجيل جملة من النتائج نلخصها فيما يلي:

أولا. النتائج:

- بالنسبة لتقدير العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تم استخدام اختبار ديكي فولر المطور لفحص استقرارية السلاسل الزمنية بحيث اظهرت النتائج احتواء المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة بقيمتها الثابتة على جذر الوحدة، أي انها غير مستقرة عند المستوى وبالتالي فان جميع هذه المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول.
- عدم استقرار بواقي معادلة الانحدار لاختبار ADF بمعنى عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرين، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأساسية للبحث.
- تدل نتائج اختبار السببية على المتغيرين كلاهما لا يرتبطان على المدى الطويل في الاقتصاد أي أنّ أي أحد منهما لا يسبب في الآخر وهذا مالا يتوافق مع النتائج المتحصل عليها في الواقع الاقتصادي.

ثانيا: التوصيات:

انطلاقا من النتائج المتحصل عليها سوى في الجانب النظري أو القياسي ندعو الى الأخذ بعين الاعتبار لبعض الاقتراحات التالية:

- الاهتمام بباقي القطاعات مثل: القطاع الفلاحي أو السياحي للمساهمة في النمو الاقتصادي من خلال استغلال الامكانيات المادية والبشرية.
- قبل التطرق الى اي دراسة المراد اليها لابد من ضبط والتحقق من صحة المعطيات بإخراج نموذج قياسي جيد.
- الأخذ بعين الاعتبار فترة زمنية طويلة للحصول على نموذج قياسي مثلي.

ثالثا: آفاق الدراسة

- دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي.
- دراسة التكامل المشترك لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي باستخدام نماذج البانل.
- دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي في الجزائر لفترة ممتدة من 1965 إلى 2021.

قائمة المراجع

أولا: المصادر:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 16، سنة 1996.

- بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي (2014-2010)، الجزائر، 24 ماي 2010.

ثانيا: الكتب:

- رحات غول، التسويق الدولي (مفاهيم وأسس النجاح في الأسواق العالمية)، دار الخلدونية، الجزائر،2008.

- روب موريس، النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة، ترجمة هشام متولي، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1979.

- رضوان محمود العمر، التسويق الدولي، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.

- عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000.

- فريد النجار، التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتجية، الدارالجامعية، الإسكندرية، مصر،2007.

ثالثا: المذكرات والرسائل الجامعية

- آمال حاجي، أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1970- 2013، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية – اقتصاد قياسي-، جامعة ام البواقي، 2015/2014.

- بن زغدة سعاد، بربيط ربيعة، أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير- ادارة اعمال تجارة دولية-، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2016.

- بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001 -2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014/ 2015.

- حسين على الزيود، شريفة بو الشعور، تقدير أثر الصادرات السلعية على النمو الاقتصادي في الجزائر2000-2009، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الثامن، جامعة آل البيت، الأردن.

- خير الدين معطى الله، سامية بزازي، البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة 2001-2014، تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014، جامعة سطيف، 11- 12 مارس 2013.

- عدة محمد، تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة من 1990- 2014، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص تجارة ولوجستيك اورو متوسطي، جامعة عبد الحميد ين باديس، مستغانم، 2016/2015.

- كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية – دراسة تحليلية وقياسية-، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة أبي بكر بلقاسم، تلمسان، 2012/ 2013.

- معط الله امال، اثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2014/ 2015.

- ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر-، اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتوراليه في الاقتصاد وإدارة الاعمال، جامعة وهران.

- ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر-، اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتوراليه في الاقتصاد وادارة الاعمال، جامعة وهران.

رابعا: المجلات والدوريات:

- حايد حميد، البشير عبد الكريم، دراسة قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر (2015-1966)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد14، العدد 19، جامعة الشلف، 2018.

- حسين على الزيود، شريفة بو الشعور، تقدير أثر الصادرات السلعية على النمو الاقتصادي في الجزائر2000-2009، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الثامن، جامعة آل البيت، الاردن.

- طوير أمال، علاوي صفية، دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1990-2018، مجلة أبحاث اقتصادية معاصر، العدد2، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، 2020.

- عابد بن عابد العبدلي، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة، عدد27، 2005.

- عمر محمود أبو عيدة، اداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة جامعة الازهر بغزة، سلسلة العلوم الانسانية 2013، المجلد 15، العدد1، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2013.

- كربالي بغداد، حمداني محمد، استراتيجيات والسياسيات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة علوم انساني السنة السابعة، العدد 45، جامعة وهران، 2010.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): احصائيات الصادرات والنمو الاقتصادي 1970- 2019

time	الصادرات
1970	1.07
1971	0.94
1972	1.38
1973	2.22
1974	5.12
1975	5.24
1976	5.86
1977	6.41
1978	6.73
1979	10.35
1980	14.54
1981	15.34
1982	13.98
1983	13.64
1984	13.81
1985	13.66
1986	8.19
1987	9.53
1988	9.16
1989	10.37
1990	14.55
1991	13.31
1992	12.15
1993	10.88
1994	9.59
1995	10.94
1996	13.97
1997	14.89
1998	10.88
1999	13.69
2000	23.05
2001	20.09
2002	20.15
2003	25.96
2004	34.18
2005	48.71
2006	57.12
2007	63.47
2008	82.04
2009	48.53
2010	61.96
2011	77.67
2012	77.11

time	النمو الاقتصادي
1970	8.863
1971	-11.332
1972	27.424
1973	3.813
1974	7.495
1975	5.045
1976	8.387
1977	5.259
1978	9.215
1979	7.478
1980	0.791
1981	3
1982	6.4
1983	5.4
1984	5.6
1985	3.7
1986	0.4
1987	-0.7
1988	-1
1989	4.4
1990	0.8
1991	-1.2
1992	1.8
1993	-2.1
1994	-0.9
1995	3.8
1996	4.1
1997	1.1
1998	5.1
1999	3.2
2000	3.8
2001	3
2002	5.6
2003	7.2
2004	4.3
2005	5.9
2006	1.7
2007	3.1
2008	2.4
2009	1.6
2010	3.6
2011	2.9
2012	3.4

2013	2.8
2014	3.8
2015	3.7
2016	3.2
2017	1.3
2018	1.2
2019	0.8

2013	69.65
2014	65.2
2015	38.55
2016	33.39
2017	38.51
2018	45.23
2019	39

تم بحمد الله